الشواهد الحديثيَّة في الدرس الصرفي

سعيد محمد عبد الرب العَوَادي

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - كلية التربية بشبوة / جامعة عدن

عبد الله صالح عمر بابعير

أستاذ بقسم اللغة العربية - كلية الآداب / جامعة حضرموت

ملخـــص

وقف البحث على طائفة من الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة في كتب النحو والصرف، المتقدِّمة منها والمتأخِّرة، فانتهى إلى أنَّ منها ما يعضدُ توجيهاً صرفيّاً عُرِف عند الجمهور بالقلَّة أو الشذوذ، على نحو ما ورد في مسألة إبدال التاءِ من الواو في: (اتَّزر)، ومجيء اسم الفاعل من الرباعي (أفْعَلَ) على وزان (مُفعَل) بفتح العين، وحذف بعض حروف الكلمة اكتفاءً بما بقيَ منها، ومنها ما جاء مُطَّرِداً في القياس، شاذّاً في الاستعمال، كمجيء الفعل الماضي (وَدَعَ) وتصريفاته، ومنها ما جاء من الشواهد منتصراً للمذهب الكوفي، كدلالة التصغير على التعظيم، وغير ذلك ممَّا نجده مبسوطاً في مسائل هذا البحث.

وقد بلغ عددُ الشواهدِ الحديثيَّة الصرفيَّة المستشهَدِ بها في كتب النحو والصرف، التي جُمِعَتْ في هذا البحثِ ثمانيةً وأربعين شاهداً، يُزاد عليها أربعة عشر شاهداً من الأحاديث والآثار التي وقف عليها الباحثانِ من مصادر الحديث وشروحه وغريبه. تسند الأحاديث المستشهَدَ بها، وتُقَوِّي الاستدلال بها، لتصيرَ عدةُ الشواهد الحديثية في هذا البحث اثنينِ وستينَ شاهداً.

مَدخَـــل:

يجنحُ النحويون في قضيَّة الاستشهادِ عامَّة إلى الاستدلال بشواهد القرآن الكريم، والشعر، ويقلُّ عندهم الاستدلالُ بشواهد الحديث الشريف؛ لِشُبَهٍ يذكرها النحويون المتأخِّرون في باب السَّماعِ، والأمرُ كذلك في شواهد الصرف؛ لذا أراد البحث أن يستجليَ هذا الأمرَ بالرجوع إلى المصادر النحويَّة والصرفيَّة المتقدِّمة منها والمتأخِّرة؛ لمعرفة مقدار الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة فيها، وتأصيل هذه الشواهد وتخريجها، ودراستها.

وتكمن أهميَّة هذا البحث – من وجهة نظر الباحثَين– في تنوُّع المسائل الصرفيَّة التي جاءت عليها الشواهدُ الحديثيَّة، وندرة بعض الصيغِ الواردِ فيها الاستشهادُ، وانفراد بعض الصيغ المستدلِّ عليها بشواهدَ حديثيَّةٍ فقط، يُزادُ على ذلك أنَّ الدراسات التي عُنِيَت بالشواهد تكادُ تنحصرُ في الشواهد النحويَّة، وقلَّما نجد اهتماماً بالشواهد الصرفيَّة؛ أمَّا الشواهد الحديثيَّة الصرفيَّة فلا يكاد الدارسُ يظفر بشيءٍ منها، لذا جاءت هذه الدراسة لتوجيه الأنظار إلى هذا الجزءِ من الشواهد الذي يُغني الدرسَ الصرفيَّ، ويُعرِّفُ بكثير من الإمكانات الاستعمالية التي يُحكمُ عليها بالندرة، أو الشذوذ، أو عدم الجواز.

والحديثُ في الاصطلاحِ هو: «ما أُضيفَ إلى النَّبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صِفَةٍ خَلْقيَّةٍ أو خُلُقيَّة»(١)، ويُطلَقُ كذلك على: «قول الصحابيِّ، وفِعْلِه، وتقريره، وعلى قولِ التابعيِّ، وفعله، وتقريره»(٢)؛ لذا اتَّسع مدلول الحديث في البحثِ ليشمل أحاديث النبيِّ ﷺ وأقوالَ الصحابة والتابعين، على نحوِ ما هو معهودٌ عند النحويين(٣).

(١) السُّنَّة قبل التدوين ص ٢٢. وينظر شرح نخبة الفكر ص ١٥٦، و توجيه النظر ١/ ٤٠.

(٢) مقدمة في أصول الحديث ١/ ٣٣.

(٣) ينظر دراسات في العربيَّة وتأريخها، ص ١٦٧.

وجاءت قضايا هذا البحث، مِمَّا أمكَنَ جمعُه من شواهد الحديث الصرفيَّة، موزَّعةً على المسائل الآتية: (الإبدال بين حروف الكلمة، والتناوب بين الصيغ الصرفيَّة، والنسَب، والتصغير، وصِيَغ الجموع، والإسقاط من أصل الكلمة، ونَقْل الحركات، وتصريف بعض الأفعال، وأبنية المصادر وأبنية الأسماء غير المصادر، ومسائل تصريفية أخرى متفرقة).

الدراسات السابقة

تنقسم الدراساتُ النحويةُ الحديثةُ التي عُنِيَتْ بالحديثِ الشريفِ على قِسمَينِ: القسمُ الأولُ تناولَ فيه الدارسونَ قضيَّةَ الاستشهادِ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ، ومَوقفَ النحويين منه، جاءت تلك الدراساتُ بين كُتُبٍ مؤلَّفةٍ – قَصَرَ مؤلِّفُوهَا الحديثَ فيها على قضيَّةِ الاستشهادِ بالحديث الشريف، وذِكْرِ نماذجَ لما استدلَّ به النحويون المتقدِّمون من أحاديثَ وآثارٍ لقضايا نحويَّةٍ وصرفيَّة ولغويَّة، وموقفِ مؤلِّفيها من هذه القضيَّة، منها: (الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللُّغَويَّةِ والنحويَّة) لمحمد ضاري حمادي، و(موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) لخديجة الحديثي، و(النحاة والحديث النبوي) لحسن موسى الشاعر، و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي) لمحمود فجَّال، فضلاً عن الكتب التي عالجت هذا الموضوعَ غيرَ مستقلٍّ، على نحو ما عليه كتابُ (دراسات في العربية وتأريخها) لمحمد الخضر حسين، و(في أصول النحو) لسعيد الأفغاني، و(الشواهد والاستشهاد في النحو) لعبد الجبار علوان النايلة – وبحوثٍ منشورة، من أهمِّها: (الاستشهاد بالحديث في اللغة) لمحمد الخضر حسين [مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٣، ١٩٣٦م]، و(نظرة في النحو) لطه الراوي [مجلة المجمع العلمي بدمشق م١٤]، و(النحاة والاستشهاد بالحديث) لعلي النجدي ناصف [مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى ع ٣،

١٤٠٠هـ]، و(احتجاج النحويين بالحديث) لمحمود حسني محمود [مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ع ٣، ١٩٧٩م]، و(الحديث النبوي مصدر من مصادر النحو) لأحمد الهنداوي حرفوش [مجلة أضواء الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ع ٧، ١٣٧٥هـ].

والقِسْمَ الآخَرُ تناول فيه الباحثون بالدرسِ والتحليلِ الشواهدَ الحديثيَّةَ التي جاءت في كُتبِ النحويين المتقدِّمين موزَّعةً على أبواب النحو، ومِنْ أهمِّ مصنَّفات هذا القسم:

- (الحديث النبوي في النحو العربي) لمحمود فجَّال، الذي جَمَعَ في كِتَابِه الأحاديثَ المستَشهَدَ بها في شروح الألفيَّة، ثُمَّ درسَها على وَفْقِ مسائلِ النحو المستدلِّ لها بالأحاديث المذكورة، فضلاً عن حديثِه المُسْهَبِ في فصول الكتابِ الأولى في قضيَّةِ الاستشهادِ بالحديث، والكتاب - على أهميَّته - مقصورٌ على الشواهدِ الحديثيَّة في الدرسِ النحويِّ، وهو ما يشي به عنوانُ الكتاب، وليس فيه من شَواهدِ الصرفِ مِمَّا نحنُ بسبيلِ دراستِه في هذا البحثِ سِوَى ستَّةِ شَواهدَ. فضلاً عن قَصْرِه الدراسةَ على شواهدِ شروحِ الألفيَّة.

- (ارتكازُ الفكرِ النَّحويِّ على الحديثِ والأثَرِ في كتابِ سيبويه) لمحمود فجَّال أيضاً، جمع فيه ما رأى أنَّه شَواهدُ حَديثيَّةٌ استدلَّ بها سيبويه لمسائلَ نحويَّة، والكتابُ مقصورٌ على دراسة الأحاديثِ والآثارِ في كتابِ سيبويه، وليس فيه مِن شَواهدِ الصرفِ سِوى أربعةِ شَواهدَ.

- (الشواهد الحديثيَّة عند نحويي مِصرَ والأندلُسِ) وهو أطروحةُ دكتوراه لسعيد محمد عبدالرب العوادي، والكتابُ - كسابِقَيْه - مقصورٌ على الشواهد الحديثيَّة النحويَّة، وليس فيه شيءٌ من شواهدِ الحديثِ الصرفيَّة.

وبالجملة نجد أنَّ الباحثَين لم يقِفَا على كتابٍ أو بحثٍ تَصدَّى لدراسة الشواهدِ

الحديثيَّة الصرفيَّة مُستقلَّةً عن الشواهد النحويَّة، على نحو ما عليه الأمرُ في هذا البحث، يزُادُ على ذلك ما أضافه الباحثان من شواهد قرآنيَّة وحديثيَّة، تُقَوِّي استعمال بعضِ المسائل التي حُكِم عليها بالقلَّة والندرة، وتُكَثِّرُ شواهدها، فضلاً عن اتساع مجال البحث فيه ليشمل أهمَّ المدوَّنات النحويَّة والصرفيَّة المتقدِّمة.

المسائل الصرفية المُستَشْهَد لها بالأحاديث النبوية

١ : الإبدال بين حروف الكلمة :

١ / ١ : إبدال الهمزة تاءً :

[١] قول النبيِّ ﷺ : « وإنْ كَانَ قَصيراً فَليَتَّزِرْ به »(١).

[٢] قول عائشة (رضي الله عنها) : « كَانَتْ إحدَانَا إذا كانَتْ حَائِضاً فَأرَادَ رَسُولُ الله ﷺ أن يُبَاشِرَها أمَرَها أن تَتَّزِرَ »(٢).

[٣] قول عائشة (رضي الله عنها) : « كانَ رَسُولُ الله ﷺ يأمُرُني إذا حِضْتُ أن أتَّزِرَ »(٣).

يشترط الصرفيون لإدغام فاء (افتعل) في التاء التي بعدها أن تكون (الفاء) واواً أوياءً، حينئذٍ تُقلبُ الفاءُ تاءً، وتُدغمُ في التاء التي بعدها(٤) نحو : اتَّصلَ، واتَّسرَ، واتَّقى، إذ الأصلُ فيها : اوْتَصَلَ، وايْتسَرَ، واوْتقَى، على ألاَّ تكونَ الياءُ بدلاً

(١) موطَّأ مالك ٢ / ١٩٤، وثمَّة حديث آخر في سنن أبي داؤد ١ / ١٦١، (طبعة الألباني) يجري فيه لفظ الشاهد على ما ورد في الموطَّأ

(٢) صحيح البخاري ١ / ٨٣.

(٣) برواية (أتَّزر) في مسند أحمد ٤٢ / ٤٨٨، وصحيح البخاري ١ / ٨٢، وفي موضع آخر (فاتَّزرت) ١ / ٨٣، قال ابن حجر: « (فاتَّزر) كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء المثنَّاة بعد الهمزة » فتح الباري ١ / ٤٠٣-٤٠٤. وهذه الروايات مجتمعةً يتحقق بها الشاهد، وفي هامش صحيح البخاري ١ / ٨٣: (تأتزر) من غير اليونينيَّة.. انتهى، ولا شاهد فيها.

(٤) ينظر التفصيل في كتاب سيبويه ٤ / ٢٣٩، والتكملة ص ٥٥٧، وشرح التصريف ١ / ٣٤٩ وما بعدها، وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٨٣، والممتع ص ٢٥٥ وما بعدها، والبحر المحيط ١ / ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٦٢، وأوضح المسالك ٤ / ٣٨٣.

من الهمزة، فإنَّ الياءَ المُبْدَلَةَ من الهمزةِ لا تُقلبُ تاءً كما في: ايتمَرَ، إذ الأصل فيها: ائْتَمَرَ[1] وأشكل الإدغام في (لتَّخَذْتَ) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا**﴾[2] فقرأها نافعٌ وابنُ عامر، وعاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ، وابنُ جعفر، بهمزة وصلٍ وتشديد التاء. وقرأها أبوعمرٍو، وابنُ محيصن، ويعقوبُ، واليزيديُّ، والحسنُ، وابنُ مسعود، وقتادةُ: (لَتَخِذْتَ) بتاء مخفَّفة، وخاءٍ مُعجَمةٍ مكسورة[3]، وفي توجيه القراءتين أقوال[4]:

- التاءُ الأولى في (لاتَّخذت) أصليَّة، والثانية تاء الافتعال، فأصل الفعل: (تَخِذَ)، مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ: تَبِعَ، واتَّبعَ، وهي لغة نسبها ابنُ جرير الطبري إلى هذيل[5]، قال ابنُ جنِّي: «فأما قولهم: اتَّخذت فليست تاؤه بدلا من شيءٍ، بل هي فاء أصليه بمنزلة اتَّبعت من تَبِع»[6]، وهو قول أبي علي الفارسي[7]، وتؤيِّده عنده قراءة أبي عمرٍو المذكورة آنفاً، إذ جاء فيها الفعلُ على أصله مُخفَّفاً (لتَخِذْتَ)، واستدلَّ لها أبوعليٍّ بقول الممزَّق العبدي:

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٨٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٨٣.

(٢) سورة الكهف، من الآية ٧٧. والحقُّ أنَّ الإدغام في هذا الفعل وتصاريفه مطَّردٌ في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾ سورة البقرة، من الآية ١٢٥، وقوله تعالى: ﴿**وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا**﴾ سورة مريم الآية ٨١، وقوله تعالى: ﴿**وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً**﴾ سورة الأعراف، من الآية ١٤٦، وقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ**﴾ سورة البقرة، من الآية ٥٤، وإنَّما قلنا: أشكل الإدغام في (لاتَّخذت) في سورة الكهف لأنَّها الآية التي وردت فيها قراءتان لـ (لاتَّخذت) تضعيفاً وتخفيفاً، وأثير فيها جدلٌ في حقيقة الإدغام كما هو مبيَّنٌ في المتن.

(٣) ينظر الحجَّة ٥/ ١٦٣، و الكافي في القراءات ص١٥٠، واتحاف فضلاء البشر ص ٣٧١، ومعجم القراءات ٥/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٤) ينظر التفصيل في البحر المحيط ١/ ٣٥٤، وروح المعاني ١٦/ ٧.

(٥) ينظر تفسير الطبري ١٥/ ٣٥٢.

(٦) الخصائص ٢/ ٢٨٧.

(٧) ينظر الحجَّة ٥/ ١٦٣، والخصائص ٢/ ٢٨٧، والبحر المحيط ١/ ٣٥٤

وَقَد تَخِذَتْ رِجْلي لَدَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفاً كَأُفْحُوصِ القَطَاةِ المُطَرَّق(١)

وقول الآخر:

ولا تُكْثِرَنْ تَخِذَ العِشَارِ فإنَّها تُريدُ مَبَاءاتٍ فَسِيحاً بِناؤهَا(٢)

ووافقه في ذلك أبو حيَّان(٣).

– التاءُ الأولى في (اتَّخذْتَ) مُبدَلةٌ من الهمزة، فأصل الكلمة (أَخَذَ)، أُبدِلَت الهمزةُ تاءً، ثُمَّ أُدغِمَت في تاء الافتعال، وهو قول أبي إسحاق الزجَّاج(٤)، ووافقه جامع العلوم الباقولي(٥)، والبغداديون(٦)، وذكروا لذلك ألفاظاً هي: اتَّهل، من الأهل، واتَّمَنَ، من الأمانة، واتَّزر، من الإزار(٧). ومِمَّا جاء عليها من الشواهد قراءةُ مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ﴾(٨)، قرأها عاصم في شاذِّه (الَّذِتُّمِنَ)، بإبدال الهمزة تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال(٩)، ومِمَّا جاء منه في الشعر قول الشاعر:

(١) الأصمعيَّات ص ١٦٥، ومجاز القرآن ١/ ٤١١، والخصائص ٢/ ٢٨٧. وبلا نسبة في الحجَّة ٥/ ١٦٣، وتفسير الطبري ١٥/ ٣٥٢

(٢) هذا البيت أورده أبو حيان في البحر المحيط ١/ ٣٥٤ غيرَ منسوبٍ، و لم أقف على قائله.

(٣) ينظر البحر المحيط ١/ ٣٥٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٠٧، والخصائص ٢/ ٢٨٧. وفي العين: «ويُقالُ: الاتِّخاذُ مِنْ (تَخِذَ يتخَذُ تَخْذاً)... أُلزِمَتِ التاءُ كأنَّها أصليَّة، والأصلُ مِن الأَخْذ» ٤/ ٢٩٨. وينظر تهذيب اللغة ٧/ ٥٣٠.

(٥) ينظر الاستدراك ص ٩٤، ٩٥، وتنظر حاشية المحقق محمد الدالي على الاستدراك رقم (٣) ص ٨٩ وما بعدها ففيها كلام نفيس في المسالة.

(٦) ينظر الخصائص ٢/ ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٨٣، و البحر المحيط ١/ ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢، والتصريح ٢/ ٧٠٤.

(٧) ينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢، وشرح التصريح ٢/ ٧٠٤.

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢٨٣.

(٩) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص ١٨، والكشَّاف ١/ ٣٥٦، البحر المحيط ٢/ ٣٧٢، ومعجم القراءات ١/ ٤٢٧.

مَا بَالُ قَومٍ صَديقٍ ثُمَّ لَيسَ لَهُمْ دِينٌ وَلَيسَ لَهُم عَهْدٌ إِذا اتُّمِنُوا(١)

فأبدلت التاء من الهمزة، ثمَّ أُدغمت في تاء الافتعال، إذ أصل الفعل: (أَمِنَ).

وما أنشده ابن الإعرابي:

في دَارَةٍ تُقسَمُ الأزوَادُ بينَهُمُ كَأنَّما أهلُهُ مِنهَا الذي اتَّهَلا(٢)

فأُبدِلَت التاءُ من الهمزة ثمَّ أُدغِمَت في تاء الافتعال، إذ أصل الفعل: (أهل).

– التاءُ الأولى مبدلةٌ من الواو، فأصل الكلمة (وخذ) ثُمَّ أدغمت في تاء الافتعال(٣).

قال الطبري بعد أن أورد الأقوال التي تنازعت هذه المسألة: «والصواب من القول في ذلك عندي أنهما لغتان [يريد (تَخِذَ)، و(اتَّخذَ)] معروفتان من لغات العرب بمعنى واحد، فبأيَّتِهِمَا قرأ القارئُ فمصيبٌ، غيرَ أني أختارُ قراءتَهُ بتشديد التاءِ على (لافْتَعَلْتُ)؛ لأنها أفصحُ اللغتين وأشهرُهُما، وأكثرُهما على ألسُنِ العرب»(٤).

وقد انبنى على ما تقدَّم من أقوال في الإبدال المذكور حكمٌ عند أكثر النحويين بضعف إبدال التاء من الهمزة، وأنَّ ما جاء منه من شواهد لهذا الاستعمال إنَّما ورد على لغةٍ رديئة(٥).

غير أنَّ الشواهد الحديثيَّة الثلاثة الأولى المذكورة في صدر هذه المسألة قد جاءت روايتُها على ما عدَّه النحويون ضعيفاً أو رديئاً، إذ جاءت فيه الألفاظ (أتَّزِر،

(١) البيت منسوب إلى قَعنَب بن أم صاحب في شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ١٣٨، وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٩٧.

(٢) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢ / ٢٨٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٩٧.

(٣) ينظر الاستدراك ص ٩٣، والبحر المحيط ١ / ٣٥٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ٢٦٣.

(٤) تفسير الطبري ١٥ / ٣٥٢.

(٥) ينظر الخصائص ٢ / ٢٨٧، البحر المحيط ٢ / ٣٧٢.

فليتَّزِر، وتَتَّزِر)، وأصل الفعل فيها (أزِرَ) من الإزار، وكان القياس أن يُقال: (ائْتزِر، وفليأْتزِرْ، وتأتَزِر) غيرَ أنَّ الهمزةَ فيها قُلبت تاءً، وأُدغمت في تاء الافتعال، قال ابن مالك بعد أن أورد الحديث الثاني: «وقد يُشَبَّهُ هذا النوعُ بما فاؤهُ واوٌ أوياءٌ، فتجيء بتاءٍ مشدَّدةٍ قبل العين، لكنَّه مقصورٌ على السماعِ، كاتَّزر، واتَّكل»(١)، قال الكرماني: «فإن قُلتَ: لا يجوزُ الإدغامُ فيه عند التصريفي، قاله صاحب المفصَّل، وقول مَن قال (اتَّزر) خطأ، قُلتُ: قولُ عائشةَ، وهي من فصحاء العرب، حجَّةٌ في جوازه، فالمُخَطِّئُ مُخطِئٌ، أو إنَّهُ وَقَعَ من الرواة عنها»(٢). وذكر الحديثين الأوَّلَ والثالثَ المراديُّ، ووافق ابنَ مالكٍ في ما ذهب إليه(٣).

على أنَّ في الحديث النبوي الشريف ما يُكَثِّر شواهدَ هذا الاستعمال، فقد جاءت طائفةٌ من الأحاديث الشريفة بروايات صحيحة للفعل (اتَّزر) على النحو الآتي:

[٤] قول الرجل للنبي ﷺ: (... فَقُلْتُ أَيْنَ أَتَّزِرُ ؟ فَأَقْنَعَ [أي: النبي ﷺ] ظَهْرَهُ بِعَظْمِ سَاقِهِ، وَقَالَ: هَاهُنَا اتَّزِرْ)(٤).

[٥] قول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: (فأشار إليَّ [يريد النبيَّ ﷺ] أنْ أتَّزِرَ بها)(٥).

[٦] قول أبي هريرة: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَى عَضَلَةُ سَاقِهِ مِنْ تَحْتِ إِزَارِهِ إِذَا اتَّزَرَ)(٦).

(١) شواهد التوضيح ص ٢٣٨-٢٣٩، وينظر التصريح ٢/ ٧٠٤.

(٢) شرح الكرماني ٣/ ١٦٥، وينظر تحفة الأحوذي ١/ ٣٥٠، وقول الزمخشري في المفصَّل ص ٥٢٤.

(٣) ينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٦٢.

(٤) مسند أحمد ٢٥/ ٣٠٩.

(٥) سنن أبي داؤد ١/ ٢٤٢.

(٦) مسند أحمد ١٤/ ٣٢٦.

[٧] قول عائشة رضي الله عنها: (كُنْتُ أَتَّزِرُ وَأَنَا حَائِضٌ فَأَدْخُلُ مَعَ رَسولِ الله ﷺ لِحَافَهُ)(١).

[٨] قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (رَأيتُ رَسُولَ الله ﷺ يَتَّزِرُ هَذِهِ الإِزْرَةَ)(٢).

[٩] ومن شواهد (اتَّمَنَ) قولُ أبي الدرداء في أبي ذرٍّ: (فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يتَّمِنُهُ حِينَ لا يَتَّمِنُ أحَداً)(٣).

ومن شواهده في الشعر قول الأخطل:

إِذَا اتَّزرَ الحَادِي الكَمِيْشُ وَقَوَّمَتْ سَوَالِفَهَا الرُّكْبَانُ والحَلَقُ الصُّفْرُ(٤)

وقول الراجز:

قد عَلِمَتْ خَوْدٌ بساقَيها القُفَرْ
لَتُرْوَيَنْ أو لَتَبِيدَنَّ الشُّجُرْ
أوْ لأرُوْحَنْ أُصُلاً لا أتَّـــــــزِرْ(٥)

ومِمَّا يُستأنسُ به من شعر أبي تمَّام قولُه:

هَذَا ولَمْ يَتَّزِرْ لِلحَرْبِ دَيْدَنَهُ فَأيُّ قِرْنٍ تَرَاهُ حِينَ يَشتَمِلُ(٦)

قال ابن منظور: «ويجوزُ أن يقولَ اتَّزَرَ بالمئزَرِ أيضاً، فِي مَن يُدغِمُ الهَمْزَةَ في التَّاءِ، كَمَا تَقُولُ: اتَّمَنْتُهُ، والأصلُ: ائتَمَنتُه»(٧)، وقال في موضع آخر: «و(اتَّمَنَهُ) عَن ثَعْلَبٍ وهِيَ نَادِرَةٌ»(٨).

---

(١) مسند أحمد ٤٢ / ٣٢١، وسنن الدارمي ١ / ٦٩٩.

(٢) سنن النَّسَائي الكبرى ٥ / ٤٨٤.

(٣) تهذيب الآثار ٣ / ١٦٠.

(٤) ديوانه ص ١٢٧.

(٥) غير منسوب في جمهرة اللغة ٢ / ٧٨٥، والبيتان الأول والثاني في لسان العرب (غفر) ٥ / ٢٧.

(٦) ديوانه بشرح التبريزي ٤ / ٥٢٨.

(٧) لسان العرب (أزر) ٤ / ١٦.

(٨) المصدر السابق (غفر) ٥ / ٢٧.

وبالجملة فإنَّ هذه اللغةَ قليلة، ولكنَّ هذه القلَّةَ لا تَقدَحُ في فصاحتها؛ لصحَّة الشواهد التي جاءت عليها، وما أحسبنا مُخطئين الجادَّةَ إن قلنا: إنَّ مَن استعمل (اتَّزر) وتصريفاتها بدلاً من (ائْتَزر) وتصريفاتها أراد الخفَّةَ؛ فإنَّ الانتقالَ من الهمزة إلى التاء المشدَّدة أخفُّ في النُّطقِ من الانتقال من الهمزةِ إلى الهمزة إلى التاء، والعرب تَكْرَهُ اجتماعَ الهمزتين، يقول ابن جني: «وإنَّما لم تجتمع الفاءُ والعين، ولا العين واللاَّم همزتين؛ لثِقَلِ الهمزة الواحدة ... فإذا كُرِهَت الهمزةُ الواحدةُ فهم باستكراه الثِّنتين ورفضهما - ولاسيَّما إذا كانتا مُصطحِبتَيْنِ غيرَ مُفترِقَتَيْن فاءً وعيناً أو عَيناً ولاماً - أحرى»[1]، وإيثار الخفَّة بعدُ سبيلٌ مطروقٌ في العربيَّة.

٢/١ إبدالُ الياءِ ألفاً

[١٠] قول أمِّ سَلَمَةَ (رضي الله عنها): (إنَّ امرأةً كَانَت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ)[2].

أشكلَ مجيء (الدماء) منصوباً بعد الفعل (تُهَرَاق) في الحديث المذكور في صدر هذه المسألة، فجاء في توجيهه أقوال[3]، منها ما نُحيَ في توجيهه منحًى صرفيّاً، فقيل: إنَّ (الدماء) مفعولٌ به منصوبٌ لتضمين الفعل (تُهَرَاقُ) المبنيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه معنى الفعل (تُهرِيقُ) المبني للمعلوم، أي: إنّه قد حصل إعلالٌ بالقلبِ في (تهراق) فقُلِبَت الفتحةُ كسرةً، والياءُ ألِفاً وهو قول السهيلي[4]، وابن هشام[5]، قال السهيلي: «(الدماء) مفعولٌ بالإراقة، والمعنى: تهريقُ الدماءَ،

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٧١.

(٢) موطَّأ مالك ١/ ٦٢، وسنن أبي داؤد ١/ ١٢١، وسنن البيهقي الكبرى ١/ ٣٣٣.

(٣) تنظر هذه الأقوال، وتفصيل القول في المسألة في الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص ١٦٤.

(٤) ينظر أمالي السهيلي ص ٧٣.

(٥) ينظر مغني اللبيب ٥/ ٤٠١.

ولكنَّ العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها، وهي في معنى (تُستَحاض) على وزن مالم يُسمَّ فاعله، والتي تُهريق الدماء هي التي تُستَحاض، ولايجوزُ أن يُقَال: هي تُهَرَاقُ الماءَ والخلَّ لعدم هذا المعنى فيه»(١).

١ / ٣: الإبدال للازدواج:

[١١] قول النبيِّ ﷺ: (ارجِعْنَ مأزوراتٍ غَيرَ مأجوراتٍ)(٢).

[١٢] قول النبيِّ ﷺ: (لاَ دَرَيْتَ و لا تَلَيْتَ)(٣).

استدلَّ ابنُ جنِّي بأوَّل الشاهدَين على إبدال واو (موزورات) همزةً؛ إذ هو من الوِزْر، وعلَّله بالتخفيف(٤)، قال: «وقال الكوفيون: إنَّما أريد به ازدواج الكلام لقوله (مأجورات)، وهو قولٌ أيضاً»(٥)، وعلى إرادة الازدواج والإتْباع حمله أيضاً النحَّاسُ، وابن عصفور، وأبو حيَّان، وابنُ هشام، وابن عقيل، والشاطبي، والسيوطي(٦)، قال ابن قتيبة: «قال الفرَّاءُ وغيره: العربُ إذا ضَمَّتْ حرفاً إلى حرفٍ فَرُبَّما أجرَوْهُ على بِنْيَتِه، ولو أُفرِد لتَرَكُوه على جِهَتِه. مِنْ ذلك قولهم: (إنِّي لآتِيْه بالغَدايا والعَشايا) فجمَعُوا الغداةَ غدايا، لـمَّا ضُمَّت إلى العشايا»(٧) وقال النووي: «وهذا الإتباعُ كَثيرٌ فى كَلامِ العَرَبِ، وهو من فصيحه»(٨).

(١) أمالي السهيلي ص ٧٣.

(٢) مصنَّف عبد الرزَّاق ٢ / ٤٥٧، وسنن ابن ماجة ١ / ٥٠٢، وسنن البيهقي الكبرى ٤ / ٧٧، وكشف الخفاء ١ / ١١٧، والسلسلة الضعيفة ٦ / ٢٤٣.

(٣) مسند أحمد ١٩ / ٢٩٠، وصحيح البخاري ٢ / ١١٣، وبرواية «لا دَرَيتَ و لا أتَلَيتَ» في سنن النسائي الكبرى ١ / ٦٥٩.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٩، والمحتسب ٢ / ٣٣٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٦٩.

(٦) ينظر على الترتيب إعراب القرآن ٤ / ٩٠، والتذييل والتكميل ٢ / ١٥٨، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٧٧، ومغني اللبيب ٦ / ٦٦٨، والمساعد ٢ / ١٠٤، والمقاصد الشافية ٩ / ٢٢٤، و همع الهوامع ٣ / ٢٥١.

(٧) أدب الكاتب ص ٦٠٠.

(٨) شرح النووي ١ / ١٨٧.

واستدلَّ بالشاهد الحديثي الآخَرِ ابنُ مالك، وأبو حيَّان، والمرادي، وابن عقيل، وناظر الجيش، والدماميني، والسيوطي(١)، على إبدالِ الواو في (تَلَوْت) ياءً؛ طلباً للمشاكلة مع (دَرَيْت)، فقال: (ولا تَلَيْت).

٢: التناوب بين الصيغ الصرفيَّة:

تقع بعض الصيغ الصرفيَّة في العربيَّة، في مواقع صِيغٍ أخرى، فتأخذُ حكمَ الصيغة التي وقعت موقعَها، في الدلالة(٢)، ويسمِّي ابنُ فارسٍ ذلك التعويضَ(٣)، قال: «من سنن العرب التَّعْوِيض، وهو إقامة الكلمة مقامَ الكلمة ... ومن ذلك: وضعُهم فَعِيلاً في موضع مُفْعَل نحو: أمرٌ حكيم، بمعنى مُحكَم، ووضعهم فَعِيلاً في موضع مُفْعِل، نحو: عذابٌ أليم بمعنى مُؤلِم .... ومن ذلك: وضعُهم مفعولاً بمعنى فاعل، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾(٤) أي: ساتراً، وقيل: مستوراً عن العيون، كأنَّه أُخْذَةٌ لا يحسُّ بها أحد»(٥)، فكلُّ مثالٍ من الأمثلة المذكورة يمثِّلُ صيغتين صرفيتين لمعنيين مختلفين، تأخذ إحداهما معنى الأخرى، على أنَّ مِنَ التبادل بين الصيغ الصرفيَّة تعاوُرَ صيغتين صرفيتين في الباب الواحد (اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الفعل ...) على معنىً واحد، من ذلك: قول العرب: أورَق الشجر فهو وارِق، وأوْرَسَ فهو وارِس، وأيْفَعَ الغلام فهو يافِع، وأبْقَلَ المكان فهو باقِل(٦)،

(١) ينظر على الترتيب شواهد التوضيح ص ١٣٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٠، والتذييل ٢/ ١٥٨، وشرح التسهيل للمرادي ص ١٤٧، والمساعد ١/ ٩٠، وتمهيد القواعد ١/ ٤٧٤، وتعليق الفرائد ٢/ ٤٥، وهمع الهوامع ١/ ١٩٩.

(٢) ينظر في تفصيل هذه المسألة والصور التي ترد عليها الاشتقاق ص ٦٩، والصاحبي ص ٣٩٤-٣٩٧، والبرهان ٢/ ١٨٥، و الاتقان ٢/ ١٠٤، وظاهرة النيابة ص ٤١٢ وما بعدها.

(٣) ينظر الصاحبي ص ٣٩٦.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٤٥.

(٥) الصاحبي ص ٣٩٦.

(٦) ينظر أدب الكاتب ٦١١ وما بعدها، و ليس في كلام العرب ص ٥٤، والخصائص٢/ ٢٢١-٢٢٢، وظاهرة النيابة ص ٤١٦.

والقياس فيها (مُورِق، ومُورِس، ومُوفِع، ومُبقِل) فَعُدَّ ذلك كلُّه من المطَّرِد في الاستعمال، الشاذِّ في القياس(١)، وهذا ما البحثُ بسبيل معالجته في الشواهد الحديثيَّة التي تنتظمها المسائلُ الآتية:

٢ / ١: التناوُب بين صِيَغِ اسمِ الفاعل:

٢ / ١ / ١: مجيء اسم الفاعل من الثلاثي (فاعِل) في موضع اسم الفاعل من الرباعي (مُفْعِل).

[١٣] قول النبيِّ ﷺ: (مِنْ كُلِّ عَينٍ لامَّةٍ)(٢).

استُدِلَّ بهذا الشاهد الحديثي على مجيء (لامَّة) في موضع (مُلِمَّة)؛ إذ هو من الفعل (أَلَمَّ)(٣)، وعُلِّل هذا العدولُ عن الصيغة القياسيَّة بإرادة الإتْباع والازدواج(٤)، وقيل: إنَّ (لامَّة) بمعنى ذاتِ لَمَم، على نحو ما جاء في: أمْحَلَ فهو ماحِل، أي: ذو مَحْلٍ، وأعْشَبَ فهو عاشِب، أي: ذو عُشبٍ، مَثَلُه في ذلك مَثَلُ النسبة الإضافية في: لابِن، وتامِر، أي: ذو لَبَنٍ، وذو تَمْرٍ(٥)، قال أبو عُبيد: «وقد يكون هذا من غيرِ وَجهٍ: منها: ألاَّ تُريدَ طَريقَ الفعلِ، ولكنْ تُريد أنهَّا ذاتُ لَمَمٍ فتقول على هذا المعنى: لامَّة»(٦)، وجعل منه قول النابغة:

كِلِيْني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ نَاصِبِ ... وليْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيْءِ الكَواكِبِ(٧)

والقياس أن يقال: مُنصِبٌ؛ لأنَّه من أنْصَبَ، لكنَّه جاء بمعنى ذي نَصَبٍ(٨)،

(١) ينظر أدب الكاتب ص ٦٠٠، والخصائص ١ / ٩٧.

(٢) بلفظ قريب في صحيح البخاري ٤ / ١٧٩، وسنن النسائي الكبرى ٤ / ٤١١.

(٣) ينظر غريب الحديث لابن قتيبة ٣ / ٦٧٣، ودرَّة الغوَّاص ص ٣٠، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥١.

(٤) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٥) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣٠، وظاهرة النيابة ص ٤١٦-٤١٧.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣٠. وينظر فتح الباري ٦ / ٤١٠.

(٧) ديوانه ص ٤٠.

(٨) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ١٣١.

غير أنَّ الكرماني أجاز أن تكون (لامَّة) في الحديث على بابها من الفعل (لمَّ)، وتكون بمعنى: جامعة الشرِّ للمعيون[1].

٢ / ١ / ٢: مجيء اسم الفاعِل مِن الرباعي (مُفْعِل) في موضع اسم الفاعِل من الثلاثي (فَاعِل):

[١٤] قول عُمر رضي الله عنه: (إنَّ عَذَابَكَ بالكافِرينَ مُلْحِقٌ)[2].

استدلَّ به الشاطبي على مجيء (مُفعِلٍ) في موضع (فاعِلٍ)، قال: «ومنه في القُنوتِ: (إنَّ عَذَابَكَ بالكافِرينَ مُلحِقٌ) أي: لاحِق»[3]. على أنَّ المعجمات توردُ في مادة (لحق) الفعلين: (لحق، وألحق)[4]، فلا يكون حينئذٍ مُسوِّغاً لجعلِ مُلحِقٍ في موضع لاحق؛ لجريان (مُلحِقٍ) على فعله الرباعي (ألحقَ) لا الثلاثي (لَحِقَ).

٢ / ١ / ٣: مجيء اسم الفاعل من الرباعي (أَفْعَلَ) على (مُفْعَل):

[١٥] (ارحَمُوا مُلْفَجِيْكُم)[5].

القياسُ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي (أفعل) أن يكون على وزان (مُفْعِل)، إلاَّ أنَّ العربية حفظت لنا ألفاظاً ورد فيها اسم الفاعل من الرباعي (أفْعَلَ) على وزان (مُفْعَل) بفتح العين، هي: أسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأحْصَنَ فهو مُحْصَن، وألْفَجَ فهو مُلْفَجٌ[6]، وقد استدلَّ ابن خالويه لاسم الفاعل (مُلفَجٌ) بالشاهد الحديثي المذكور في صدر المسألة[7]، إذ جاء فيه (مُلْفَجِيْكُم) - جمعُ (مُلْفَج) - مفتوحَ العين.

(١) ينظر شرح الكرماني ١٤/ ٣٠.

(٢) مصنف عبد الرزاق ٣/ ١١١، ومصنف ابن أبي شيبة ١٠/ ٣٨٩.

(٣) المقاصد الشافية ١/ ١٩٩. وينظر لسان العرب (لحق) ١٠/ ٣٢٧.

(٤) ينظر المحكم ٣/ ١١، ولسان العرب (لحق) ١٠/ ٣٢٧.

(٥) النهاية ٤/ ٢٥٩، وفيه: «قاله أبو عمرو» وبرواية «أطعِمُوا مُلفَجَكُم» في غريب الحديث لابن الجوزي ٢/ ٣٢٦، والمُلفَجُ: الفقير، أو الذي أفلس وعليه دَين ينظر لسان العرب (لَفَجَ) ٢/ ٣٥٨.

(٦) ينظر ليس في كلام العرب ص ٤٩-٥٠، ومقاييس اللغة ٥/ ٢٥٨، وشرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٥.

(٧) ينظر ليس في كلام العرب ص ٥٠.

[١٦] ومِمَّا تذكره كتبُ غريب الحديث، وكتب اللغة شاهداً لهذا الاستعمال قولُ رجُلٍ للحسنِ رضي الله عنه: (أيُدالِكُ الرَّجُلُ امْرأتَهُ ؟ قال: نَعَمْ، إذا كَانَ مُلْفَجاً)(١)، وقول الراجز:

جَارِيَةٌ شَبَّتْ شَبَاباً عُسْلُجَا
في حِجْرِ مَنْ لَمْ يَكُ عَنْهَا مُلْفَجَا(٢)

٢ / ٢: التناوب بين صِيَغِ اسمِ المفعول:

٢ / ٢ / ١: مجيء اسم المفعول من الثلاثي (مَفْعُول) في موضع اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل)

[١٧] قول النبيِّ ﷺ: (خَيرُ المَالِ سِكَّةٌ مَأبُورةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأمُورةٌ)(٣).

[١٨] قول أنس رضي الله عنه: (مرَّ النبيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسقُوطَةٍ)(٤).

استدلَّ أبو الفتح ابن جنِّي بالشاهد الحديثي الأوَّل على مجيء اسم المفعول من الثلاثي (مأمورة)، في موضع اسم المفعول من الرباعي (مُؤْمَرَة)(٥)، إذ هو من الفعل (آمَرَ) بمعنى كَثَّرَ(٦) قال ابن جنِّي: « وكان يجب أن يُقالَ: (مُؤمَرة)؛ لأنَّه من: آمَرَهَا اللهُ، لكنَّه أتْبَعَها قولَه: مأبورة ... وقد قالوا أيضاً: أمَرَهَا الله، مقصوراً خفيفاً بوزن عَمَرَها اللهُ، فيكون (مأمورة) على هذا من هذا، ولا تكون مُلحَقَةً بمأبورة »(٧).

(١) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ٤٥٩، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٥٩، والفائق ١ / ٤٣٧، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢ / ٣٢٦، ولسان العرب (لفج) ٢ / ٣٥٨، ويدالك: يماطل، ينظر المصدر السابق.

(٢) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ١ / ٤٨٨، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٥٩، ولسان العرب (لفج) ٢ / ٣٥٨.

(٣) بلفظ قريب في مسند أحمد ٢٥ / ١٧٣، وسنن البيهقي الكبرى ١٠ / ١٠٩. قال الألباني: ضعيف، ينظر صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته ص ٤٢٩.

(٤) صحيح البخاري ٣ / ٧١، وبرواية « إنِّي لأنقَلِبُ إلَى أهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي »، في مسند أحمد ١٣ / ٥٢٣، وصحيح مسلم ٢ / ٧٥١.

(٥) ينظر المحتسب ٢ / ١٦.

(٦) ينظر مختار الصحاح ص ٢٠.

(٧) المحتسب ٢ / ١٦. وينظر تفسير الطبري ١٦ / ٤٠٣، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٣٣.

واستدلَّ ابن مالك بالشاهد الحديثي الآخر على مجيء (مَسقُوطَةٌ) في موضع (مُسقَطَةٌ)(١)، قال: ((ولا فِعْلَ له، ونظيرُه: (مَرقُوق) بمعنى (مُرَقٌّ)، أي: (مُسترَقٌّ) ... ومثلُهُ (مَفْؤُود) أي: جَبانٌ، ولا فِعْلَ له»(٢)، على أنَّ مِنَ العلماء مَنْ حَمَلَهَا على غيرِ هذا المَحمَل، فقد ذكروا في توجيهها أقوالاً أخرى هي:

- (مَسْقُوطَة) بمعنى ساقِطَة(٣)، أي: مِنْ مجيء اسم المفعول في موضع اسم الفاعل، على نحو ما وُجِّهَ به (مَسْتُوراً) في قوله تعالى: ﴿**حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾(٤)، أي: (ساترا)، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾(٥) أي: آتياً(٦).

- (مَسْقُوطَة) بمعنى ذاتِ سُقُوط، على النَّسَب الإضافي(٧).

- (مَسْقُوطَة) مِنِ الإسْقاط، نحو: أحَمَّهُ اللهُ، فهو مَحْمُومٌ(٨).

والتوجيه الأخير يَدفَعُ قولَ ابنِ مالك: إنَّ (مسقوطة) لا فِعْلَ لها، ويُبقِي على القول بأنَّ (مَسْقَوطَة) في موضع (مُسْقَطَة)؛ لقوله فيه: إنها من الرباعي (الإسقاط)، كالمَحمُوم الواقع موقعَ (المُحَمِّ)؛ لأنه من الرباعي في قوله: أحَمَّهُ اللهُ.

٢ / ٣: التناوب بين صيغة المصدر واسم المفعول:

[١٩] قول النبيِّ ﷺ: (العَائِدُ في هِبَتِه كالعَائِدِ في قَيْئِه)(٩).

استدلَّ بالشاهد الحديثيِّ أبو عليٍّ الفارسيُّ، وابنُ جنِّي على مجيء المصدر

(١) ينظر شواهد التوضيح ص ٢٥٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر تاج العروس: ١٩/ ٣٦٩. ويُؤيِّدُ هذا الروايةُ الأخرى للحديث في مُسنَد أحمد، وصحيح مسلم. تُنظَر الحاشية رقم (٧٢).

(٤) سورة الإسراء من الآية ٤٥.

(٥) سورة مريم من الآية ٦١

(٦) ينظر فتح الباري ٤/ ٢٩٤.

(٧) ينظر تاج العروس ١٩/ ٣٦٩.

(٨) ينظر المصدر السابق.

(٩) صحيح مسلم ٣/ ١٢٤١، وبلفظ قريب في صحيح البخاري ٩/ ٣٥.

(هبة) بمعنى اسم المفعول (موهوب)[١]، عند تفسيرهما لـ (الخَلْق) بمعنى (المَخْلُوق) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[٢] وجعله ابن جني على سَنَنِ: هذا الثوبُ نَسْجُ اليَمنِ، أي: مَنْسوجُه، وهذا الدرهمُ ضَرْبُ الأميرِ، أي: مَضْرُوبُه[٣].

٢ / ٤: التناوب بين صيغ الأفعال

٢ / ٤ / ١: (تَفَعَّلَ) بمعنى (اسْتَفْعَلَ):

[٢٠] قول النبيِّ ﷺ: (مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرآنِ فَلَيْسَ مِنَّا)[٤].

ذكر ابنُ مالك أنَّ (تَفَعَّلَ) قد يردُ موافقاً الفعلَ (اسْتَفْعَلَ)، وجعل منه: تكبَّرَ، وتعظَّم، وتعجَّل الشَّيءَ، وتيقَّنَ، وتغنَّى، أي: استغنى[٥]، واستدَلَّ للفعل (تَغَنَّى) بالشاهد الحديثي المذكور في صدر المسألة، وهذا الذي ذهب إليه ابنُ مالك، من مجيء (تَغَنَّى) في الحديث بمعنى (استغنى) هو قولُ سفيانَ بنِ عُيينةَ، ووكيع[٦] ووافقَهما أبو عُبَيْد[٧].

[٢١] واستدَلَّ لهذا المعنى بقول عبد الله بن مسعود: (مَنْ قَرأَ سُورةَ آلِ عِمرَانَ فَهُوَ غَنِيٌّ)[٨]، أي: مُستَغْنٍ، وبقول الأعشى:

(١) ينظر الحجَّة ٢ / ١٤١، والمحتسب ١ / ٣٤٣. وفي الحجَّة: «وكان أبو الحسن يقول: .... ألا ترى أنَّ العَوْدَ لا يكون إلى الهِبَة التي هي نُطقٌ بلفظ يوجِبُ التمليك مع القبضِ، فإذا لم يَجُز ذلك كان المرادُ الموهوبَ».

(٢) سورة الروم، من الآية ٢٧.

(٣) ينظر المحتسب ١ / ٣٤٣. وينظر المحكم ١٠ / ٣٦٣، و المصباح المنير ٢ / ٨٢٧.

(٤) برواية (ليس منَّا مَن لم يتغنَّ بالقرآنِ) في صحيح البخاري ٩ / ١٨٨، وصحيح ابن حبَّان ١ / ٣٢٦.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥٣.

(٦) ينظر فتح الباري ٩ / ٦٨.

(٧) ينظر غريب الحديث ٢ / ١٦٩، ١٧٠.

(٨) غريب الحديث لأبي عُبيد ٢ / ١٧٠، وسنن الدارمي ٤ / ٢١٣٨، وشعب الإيمان ٤ / ١٩٠، والفائق ٢ / ٣٧.

وَكُنتُ امْرَأً زَمَناً بالعِراقِ عَفِيْفَ المُناخِ طَوِيْلَ التَّغَنْ[١]

أي: طويل الاستغناء، وبقول الآخَر:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أخِيْهِ حَيَاتَهُ ونَحْنُ إذا متْنَا أشَدُّ تَغَانِيا[٢]

أي كلانا مُسْتَغْنٍ. وذهب الشافعيُّ إلى أنَّ معناه تحسين الصوت[٣]، ووافقه النووي[٤]، وذهب ابن الجوزي إلى أنَّ في معنى الفعل (يتغنَّ) في الحديث أربعةَ أقوال: الاستغناء، وتحسين الصوت، والتحزُّن، والتشاغل به[٥].

وبالجملة فإنَّ أربعةَ الأقوالِ يَصْدُقُ كلٌّ منها في وجهٍ من الوجوه التفسيريَّة لمعنى الحديث، لكنَّ الشاهِد الصرفيَّ لا يتحقَّقُ إلاَّ في معنى الاستغناء.

٣: مسائل النَّسب:

٣ / ١: النِّسَبُ إلى البَحْر:

[٢٢] قول النبيِّ ﷺ: (إذا نَشَأتْ بَحْرِيَّةً)[٦].

[٢٣] قول عمر رضي الله عنه: (البَحْرِيَّةُ الحَبَشِيَّةُ)[٧].

استدلَّ السهيليُّ بهذين الشاهدين على النسب إلى البحر، وذلك في أثناءِ

(١) ديوانه ص ٢٥، وأمالي المرتضى ٢ / ٢٧.

(٢) البيت لعبدالله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر في الكامل ١ / ٢٧٧، والعقد الفريد ٢ / ١٩٤، وللأبيرد الرياحي في الأغاني ١٢ / ١١، وللمغيرة بن حبناء في لسان العرب (غنا) ١٥ / ١٣٥، وهو منسوب إلى الشافعي وهو في ديوانه ص ١٦٥.

(٣) ينظر شرح النووي ٦ / ٧٨.

(٤) ينظر المصدر نفسه.

(٥) ينظر كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣ / ٣٦٧-٣٦٨.

(٦) هذا جزءٌ من حديث مرويٍّ عن النبيِّ ﷺ، وتمامُه (إذا أنشَأتْ بَحرِيَّةً ثُمَّ تَشَاءمَت فَتلكَ عَيْنٌ غُدَيقَةٌ) موطَّأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي ١ / ٢٦٧، وجامع الأصول ٦ / ٢١٣. جاء في حاشية محقق كتاب (القبس) بعد أن ذكر الأقوال المختلفة لشراح الحديث: « درجة هذا الحديث ضعيف، كما قال ابن عبد البر » القبس الحاشية (٢) ٣ / ٣٨٨.

(٧) القول لعمر رضي الله عنه في أسماء بنت عميس رضي الله عنها، وروايته « الحبشيَّة هذه، البحريَّةُ هذه » في صحيح البخاري ٥ / ١٧٥، وصحيح مسلم ٤ / ١٩٤٦.

حديثه عن النَّسب إلى (البَحْرَيْنِ)، إذ قالوا في النسَبِ إليه: (بَحرانيٌّ) ولم يقولوا: (بَحْرِيٌّ)، على ما يقتضيه القياسُ، وهو النَّسَبُ إلى المفرد؛ ليُفَرِّقوا بينه وبين النسَبِ إلى البَحْر(١).

٣ / ٢: زيادةُ (ياء) النَّسَبِ لغير معنى النِّسْبَة، ولزومُها

[٢٤] قول النبيِّ ﷺ: (الزُّبيرُ ابنُ عَمَّتي، وحَوَارِيٌّ مِن أُمَّتي)(٢).

يقول ابن مالك: «وألحقوا للمبالغة ياءً كياءِ النَّسَبِ(٣) فقالوا: أَحْمَرِيٌّ، ودَوَّارِيٌّ ... وزِيْدَتْ لغيرِ مَعنًى زائدٍ زيادةً لازمةً، كـ(حَوارِيٌّ)، و(بَرْدِيٌّ)»(٤)، وقد استدلَّ ابنُ عقيل لـ(حواريٌّ) بقول النبيِّ ﷺ: (الزُّبيرُ ابنُ عَمَّتي، وحَوَارِيٌّ مِن أُمَّتي) المذكورِ في صدر هذه المسألة(٥).

٤: مَسائل التصغير:

٤ / ١: تصغير (أَفْعَل) على (أُفَيْعِل):

[٢٥] قول أبي بكر رضي الله عنه: (كلاَّ لا يُعطِهِ أُضَيبِعَ مِن قُرَيشٍ، ويَدعَ أسَداً من أُسْدِ الله)(٦).

ذهب ابنُ مالك إلى أنَّ (أُضَيبِع) في الحديث تصغير (أضْبَع)، وهو القصيرُ الضَّبْع، أي: العَضُد، ويُكنَى به عن الضعف(٧)، ومِمَّا جاء في (أَضْبَع) قولُ الشاعر:

(١) ينظر الروض الأُنُف ٣ / ٣٦٦، ٣٥٨. وينظر في تفصيل المسألة كتاب سيبويه ٣ / ٣٣٦.

(٢) مسند أحمد ٢٢ / ٢٧٢، وغريب الحديث لأبي عبيد ٢ / ١٥.

(٣) ينظر الكلامُ مفصَّلاً في هذه (الياء) في الأصول لابن السراج ٢ / ٩١، والخصائص ٣ / ٢٠٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣٣١.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٩٦٠.

(٥) المساعد ٣ / ٣٨٣.

(٦) القول لأبي بكر رضي الله عنه في صحيح البخاري (الهامش) ٥ / ١٩٧، وصحيح مسلم ٣ / ١٣٧١، ومسند أبي عوانة ٤ / ٢٣٤.

(٧) ينظر شواهد التوضيح ص ٢٢٠، ٢٢٤، وقيل: (أضبع) مقلوب (أعضب) وبه يُفسَّر، ينظر المحكم، ١ / ٤١٧، ولسان العرب (ضبع) ٨ / ٢١٨.

كَساقِطةٍ إِحْدَى يَدَيْهِ فَجانِبٌ يُعاشُ به منْهُ وآخَرُ أَضْبَع(١)

وعلى هذا يكون التصغيرُ على بابه. وذهب غيرُه إلى أنَّ (أُضَيْبِع) في الحديث تصغير (ضَبُعٍ) على غير القياس؛ لأنَّ السِّياقَ يشي بهذا المعنى، إذ وقعت فيه (أُضَيْبِع) مقابلةً لـ (أَسَد)، والكلمة الأولى تحمل معنى الحقارة والمهانة، في حين تحمل الأخرى معنى القوَّة والمَنَعَة(٢).

وقد جاء الحديث برواية أخرى (كلاَّ لا يُعطِهِ أُصَيبِغَ من قُرَيشٍ وَيَدَعَ أسَداً من أُسْدِ الله)(٣) فجات فيه (أُصَيبِغ) بصادٍ مُهملةٍ وغين مُعجمة، وفي المعجمات وكتب شروح الحديث وغريبه أن (أُصَيْبِغ) تصغير (أَصْبَغ) وهو ضربٌ من الطيرِ ضعيفٌ، أوتصغير (صَبْغَاء) وهو نوع من النبات(٤) وعلى هذه الرواية يكون التصغير على بابه، كتوجيه ابن مالك للرواية الأولى.

٤ / ٢: تصغير (فعْلَة) على (أُفَيْعِلَة)

[٢٦] قول ابن عبَّاس -رضي الله عنهما-: (أُغَيْلِمَةُ بَني عَبْدِ المُطَّلِب)(٥).

يُجمعُ (غُلامٌ) في القِلَّةِ على (غِلْمَة)، و(صَبِيٌّ) على (صِبْيَة)، والقياسُ في تصغيرهما: (غُلَيْمَة)، و(صُبَيَّة)(٦)، قال رؤبة:

(١) البيت لقَطَن بن نهشل في مجالس ثعلب ص ٢١٩، وبلا نسبة في المحكم ١ / ٤١٧، ولسان العرب (ضبع) ٨ / ٢١٨.

(٢) ينظر شرح النووي ١٢ / ٦١، وعمدة القاري ١٧ / ٣٠١، والديباج ٤ / ٣٥٤.

(٣) صحيح البخاري ٥ / ١٩٧، وسنن البيهقي الكُبرى ٩ / ٨٥.

(٤) ينظر النهاية ٣ / ١٠، وشرح النووي ١٢ / ٦١، ولسان العرب (صبغ) ٨ / ٤٣٧، وعمدة القاري ١٧ / ٣٠١، والديباج ٤ / ٣٥٤

(٥) هذا القول لابن عبَّاس رضي الله عنهما وقد ورد في موضعين هما (لـمَّا قَدِمَ النَّبيُّ مَكَّةَ استقبَلَتْهُ أُغيلِمَةُ بني عَبدِ المطَّلب) صحيح البخاري ٣ / ٩، و(قَدَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا) مسند أحمد ٣ / ٥٠٤.

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٠، والمسائل العَضُديَّات ص ٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢٦٧، وحاشية الصبَّان ٤ / ٢٢٤.

غُـلَـيْـمَـةٌ مِنَ الـدُّخَـانِ رُمْـكَـا
مَـا إِنْ عَـدَا أَصـغَـرُهُم أَنْ زَكَّـا(١)

غير أنَّه قد ورد لـ (غِلْمَة)، و(صِبْيَة) صيغتان أُخريان للتصغير، هما: (أُغَيلِمَةٌ)، و(أُصَيْبِيَةٌ).

يقول سيبويه في تعليل مجيء هاتين الصيغتين وما جاء على منوالهما: وقد «فعلوا هذه الأشياءَ لكثرةِ استعمالهم إيَّاها في كلامهم، وهم ممّا يغيِّرون الأكثرَ في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمعُ الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذلك لَيْلَة، تقول: لُيَيْلِيةٌ، كما قالوا: لَيالٍ، وقولهم في رجلٍ: رويجل؛ ونحو هذا ... ومن ذلك: قولهم في (صِبْيَةٌ): (أُصَيْبِيَةٌ)، وفي (غِلْمَةٌ): (أُغَيْلِمَةٌ)، كأنَّهم حقَّروا أغْلِمَةً وأصْبِيَةً، وذلك أنَّ (أَفْعِلَةً) يُجْمَع به (فُعَالٌ) و(فَعِيْلٌ)، فلمَّا حقَّروه جاءوا به على بناء قد يكون لِفُعالٍ وفَعِيْلٍ»(٢)، ويذهب المبرِّد إلى أنَّ التصغير بـ (أُغَيْلِمَة) هو الأجْوَد؛ لأنَّه ردٌّ إلى الأصل؛ إذ الأصل في جمع غلام: (أَغْلِمَة)، ولكنَّهم استعاضوا عن الأصل (أغْلِمَة) بـ (غِلْمَة)؛ لأنَّهُما لأدنى العدد، فمَن أراد أن يُصَغِّرَ على (أُغَيْلِمَة) ردَّه إلى البناء الأصلي(٣)، وقد استدلَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ لمجيء (أُغَيْلِمَة) في التصغير بالشاهد الحديثي المُثْبَت في صدر المسألة(٤). واستدلَّ لأُصَيْبِيَةٍ بقول الشاعر:

فَارْحَمْ أُصَيْبِيَتِي الَّذِيْنَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ في الشَّرَبَّةِ وُقَّعُ(٥)

(١) ديوانه ص ١٢٠، وبلا نسبة في كتاب سيبويه ٣ / ٤٩٠ ووردت فيه (صُبَيَّة) في موضع (غُليمة)، وبهذه الرواية أيضاً في المقتضب ٢ / ٢١٠ ورواية البيت الثاني فيه: (ما إن عَدَا أكبَرُهُم أنْ زَكَّا).

(٢) كتاب سيبويه ٣ / ٤٨٦.

(٣) ينظر المقتضب ٢ / ٢٠٩، وينظر شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٢٩.

(٤) ينظر المسائل العضديَّات ص ٥٧.

(٥) البيت لعبد الله بن الحجَّاج الثعلبي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨١٣، ولسان العرب (حجل) ١١ / ١٤٣، وبلا نسبة في المسائل العضديات ص ٥٨.

[٢٧] وقد ورد في الحديث شاهدٌ آخرُ لـ (أُغيلِمَةَ) هو قول النبيِّ ﷺ : (هَلاكُ أُمَّتي على يَدَي أُغيلِمَةٍ مِن قُرَيشٍ)(١).

٤ / ٣ : دلالة التصغير على التقريب والحُنُوِّ والتَّعَطُّف :

[٢٨] قول النبيِّ ﷺ : (أُصَيْحَابِي، أُصَيْحَابِي)(٢).

استدلَّ به أبو الفتحِ ابن جنِّي على دلالة التصغير على التقريب(٣)، واستدلَّ به ابن الشجري، وأبو البركات الأنباري على دلالة التصغير على الحُنُوِّ والتَّعَطُّف(٤)، ومِمَّا ذكروه شاهداً لهذا المعنى: قول أبي زُبيدٍ الطائي:

يابن أُمِّي ويا شُقِيِّقَ نَفسي أنتَ خلَّيتني لِدَهْرٍ كَؤُوْدِ(٥)

٤ / ٤ : دلالة التصغير على التعظيم

[٢٩] قول الحُبَاب بن الُمنذر الأنصاري: (أنَا جُذَيْلُهَا الُمحَكَّكُ، وَعُذَيقُهَا الُمرَجَّبُ)(٦).

[٣٠] قول عمر رضي الله عنه: (كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً)(٧).

يذكر الصرفيون لصيغة التصغير معانيَ، أهمُّها(٨): تصغيرُ ما يُتَوَهَّمُ كِبرُه كـ (جُبَيْل)، وتحقيرُ ما يُتَوَهَّمُ عِظَمُه كَـ (سُبَيْع)، وتقليلُ ما يُتَوَهَّمُ كَثْرَتُه كـ

(١) صحيح البخاري ٩ / ٦٠، وصحيح ابن حبَّان ١٥ / ١٠٨.

(٢) صحيح مسلم ٤ / ١٨٠٠، وسنن ابن ماجة ٢ / ١٠١٦.

(٣) نظر الفسر (شرح ديوان المتنبي) ٣ / ٨٥.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٣، والإنصاف ص ١١٤.

(٥) كتاب سيبويه ٢ / ٢١٣، وروايته في شعر أبي زُبيد ضمن (شعراء إسلاميون) ص ٥٩٧ :

يا ابنَ حَسناءَ شِقَّ نَفسيَ يَالَجـ لاجُ خَلَّيتَني لِدهرٍ شديدِ

ولا شاهدَ فيها.

(٦) قاله يوم السقيفة، وهو في مسند أحمد ١ / ٤٥٤، و صحيح البخاري ٨ / ٢١١،

(٧) القول له في عبد الله بن مسعود وهو في غريب الحديث لأبي عُبيد ١ / ١٦٩، والمعجم الكبير ٩ / ٣٤٨. قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» المستدرك ٣ / ٣٩٠.

(٨) ينظر اللباب في عِلل البناء والإعراب ٢ / ١٥٨، وهمع الهوامع٣ / ٣٣٩، وحاشية الصبَّان ٤ / ٢٢١.

(دُرَيْهِمَات)، وتقريبُ ما يُتَوَهَّمُ بُعْدُ زَمَنه كـ (قُبَيْلَ الفَجْر)، والتَّعَطُّفُ، نَحْو: أُخَيٌّ . وزاد الكوفيون دلالةً أخرى هي التعظيم، وذكروا لهذه الدلالة عدداً من الشواهد(١) منها قولُ لبيد :

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ(٢)

فصغَّر (الداهية) وهي في البيت (الموت)، قالوا: ولا شَيْءَ أعْظَمُ مِنَ الموت .

وقول أوس بن حجر:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ سَامِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلا(٣)

فأورد الجبل على صيغة (جُبَيْل) لا على نِيَّة التصغير، بل على إرادة التكبير والتعظيم؛ لأنَّ السياق يشي بِكُبْرِه، وعِظَمِ ارتفاعه .

ولم يُقِرَّ البصريون معنى التعظيم لِلَفْظِ التصغير في هذين الشاهدين، وتَأَوَّلُوا الشاهدَ الأوَّل بأنَّ أصْغَرَ الدواهي قد تُفْسِدُ الأمورَ العِظامَ، وباحتقارِ النَّاس للموت وتهاوُنِهم به مع عِظَمِه، وتأوَّلوا الشاهدَ الآخَرَ بِدِقَّةِ الجَبَل، وإنْ كان طويلاً، فهو صغير العَرْضِ، دقيقُ الرأْسِ(٤) .

وممَّا استُدِلَّ به لدلالة التصغير على التعظيمِ الشاهدان الحديثيَّان المُثْبَتان في صدر هذه المسألة، فقد استدلَّ بالشاهد الأوَّل أبو عُبَيْد، والثعالبي، والزمخشري، وابن الأثير، وابن منظور(٥)، واستدلَّ بالآخَرِ أبو عُبَيْد، ومحمَّد بن القاسم الأنباري، والأزهري، وابن منظور، والأشموني(٦) .

(١) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٢) شرح ديوان لبيد ص ٢٥٦، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦١ .

(٣) ديوانه ص ٨٧، ولسان العرب (قلزم) ١٢/ ٤٩٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٥٩ .

(٤) ينظر اللباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ١٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩١-١٩٢ .

(٥) ينظر على الترتيب: غريب الحديث لأبي عُبيد ١/ ١٧٠ - ١٧١، وفقه اللغة ص٤٣١، والمستقصى ١/ ٣٧٧، والنهاية ١/ ٤١٨، ولسان العرب (رجب)١/ ٤١١ .

(٦) ينظر على الترتيب: غريب الحديث ١/ ١٦٩، والزاهر ٢/ ٣٠١، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٧٥، ولسان العرب (كنف) ٩/ ٣٠٨، وحاشية الصبَّان (المتن) ٤/ ٢٢١ .

وربَّما أمكن الجمعُ بين صيغة التصغير وإرادة التعظيم في الشواهد المذكورة، من جهةِ أنَّ المنشئَ أراد أن يُبَيِّنَ أنَّ الأمرَ المصغَّرَ إن بَدَا في ظاهره صغيراً، فهو في حقيقته عظيمٌ، وهذا التعليل يصدق على الشواهد المذكورة جميعها، ولعلَّ المتنبيَ قد أراد هذا الأمر في قوله:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ(١)

فالليلة قصيرة الزمن، لكنَّها طويلة السهر، عظيمة الهمِّ.

٥: صِيغُ الجُموع:

٥ / ١: جَمْعُ (فَعِيْلَة) على (أَفْعِلاء):

[٣١] قول النبيِّ ﷺ: (أرْسِلُوا بِها إلى أصْدِقَاءِ خَدِيْجَةَ)(٢).

المطَّردُ في (أفْعِلاء) أن يكون جمعاً للمذكَّر (فَعِيْل)، فيُقال في جمع صَدِيق: أصْدِقاء، ولَبِيْب: ألِبَّاء، وشديد: أشِداء(٣). ومجيء (أصدقاء) في الشاهد الحديثي جمعاً لـ (صديقة) يخالف هذا المطَّرد؛ لذا جعله ابن مالك من النادر، على شاكلة جمع سَفِيْهَة على سُفَهاء(٤)، غير أنَّ أباحيَّان أجاز أن يكون على بابه جمعاً لصديق؛ إذ (صديق) يُطْلَقُ على المذكَّرِ والمؤنَّثِ، فيقال: هي صديقي(٥).

(١) شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري ١ / ٢٩٨. وقد قيل إنَّ المتنبي قد أحال في هذا البيت، فجمع بين صِغَر الليلة وطُولها، ينظر درة الغوَّاص ص ٩٢.

(٢) صحيح مسلم ٤ / ١٨٨٨، وبرواية قريبة في صحيح ابن حِبَّان ١٥ / ٤٦٧. وفي صحيح البخاري من قول عائشة رضي الله عنها: «وربَّما ذبحَ الشاةَ ثُمَّ يقطعُها أعضاءً، ثم يبعثُها في صَدائقِ خديجةَ» ٥ / ٤٨، ولا شاهد فيها.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٤٥، و همع الهوامع ٣ / ٣٢٠.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٧٥. وينظر فتح الباري ١ / ١٤٣.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٤٥.

٥ / ٢: جَمْعُ (فَعِيْل) على (فَعَلَة):

[٣٢] قول ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (أنَا مِمَّنْ قَدِمَ النبيُّ ﷺ[١] في ضَعَفَةِ أهلِه)[٢].

قال ابن مالك بعد أن أورد الشاهد: (وجَمْعُ ضَعيفٍ على ضَعَفَةٍ غريبٌ، ومِثْلُهُ: خبيثٌ وخَبَثَةٌ»[٣]. وقد ذكر ابن جنِّي تعليلاً لمجيء هذا الجمع على غير المطَّرد، فقال مُعلِّلاً جمعَ سَرِيٍّ على سَراة: «سَراةٌ في تكسير سَرِيٍّ، عليه بمنزلة شُعَراء من شاعر؛ وذلك أنَّهم كما كسَّروا فاعلا على فُعلاء، وإنَّما فُعَلاءُ لِباب فَعِيْل، كظريفٍ وظُرفاء ... كذلك كسَّروا أيضاً فعيلاً على فَعَلة، وإنَّما هي لِفاعلٍ»[٤].

وكتب اللغة تُوردُ هذا الجمعَ، قال ابن منظور: «ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً، وضَعَفَ ـ الفتح عن اللحياني ـ فهو ضَعِيفٌ، والجمعُ ضُعَفاءُ، وضَعْفى، وضِعافٌ، وضَعَفةٌ، وضَعَافَى، الأَخيرة عن ابن جني»[٥]، وفي المُحكَمِ: «وخَبَثَةٌ عَن كُراع. قال: ليس في الكلام (فَعِيل) يُجمَعُ على (فَعَلَة) غيرُهُ»[٦]، ولم نقف على شواهدَ أخرى لهذا الجمع، وهذا يؤيِّدُ قولَ ابنِ مالكٍ بغرابة هذا الجمع.

٥ / ٣: جَمْع (فَعِيْلَة) على (فَعَائِل):

[٣٣] قول النبيِّ ﷺ: (كَرائِمُ أَمْوَالِهِم)[٧].

---

(١) النصب هنا على المفعوليَّة إمَّا بتضمين الفعل اللازم (قدم) معنى الفعل المتعدي (حضر أو أتى)، وإمَّا على نزع الخافضِ.

(٢) صحيح البخاري ٢ / ٢٠٢، وصحيح مسلم ٤ / ٧٧.

(٣) شواهد التوضيح ص ٢٤٨. وينظر فتح الباري ١ / ١٤٧.

(٤) الخصائص ٢ / ٤٨٥.

(٥) لسان العرب (ضعف) ٩ / ٢٠٣. وينظر المحكم ١ / ٤١١، والمصباح المنير ١ / ٢٢١.

(٦) ٥ / ١٦٥. وفي المصباح المنير «وخَبَثَة أيضاً مثلُ ضعيف وضَعَفَة، ولا يكاد يوجد لهما ثالث» ١ / ٢٢١.

(٧) هذا جزء من قول النبيِّ ﷺ لِمُعاذ حين بعثه إلى اليمن وروايته في صحيح البخاري ٢ / ١٥٩ (فإيَّاك وكرائمَ أموالِهم)، وفي صحيح مسلم ١ / ٥١ (توقَّ كرائمَ أموالِهم)، وهو في لسان العرب (كرم) ١٢ / ٥١٤.

استدلَّ به خالد الأزهري في حديثه عن جمع فَعِيْلَة على فَعَائِلَ[١]، وهذا الوزنُ مُطَّرِدٌ في العربيَّة[٢].

٥ / ٤: جَمْعُ (فُعْلان، وفُعْلانَة) على (فِعَال):

[٣٤] قول النبيِّ ﷺ: (تَغْدُو خِمَاصاً)[٣].

جعله خالدٌ الأزهريُّ شاهداً على مجيء فِعَال جَمعاً لفُعْلانَة[٤]؛ إذ مُفردُ (خِماصٍ) في الحديث (خُمْصانَة)؛ لأنَّه صفةٌ لمؤنَّث، وهذا الجمعُ يَرِدُ للمفرد المُذكَّرِ والمؤنَّث، وهو جمعٌ مُطَّرِدٌ في العربيَّة[٥].

٥ / ٥: جمع القِلَّة (أقْرَاء):

[٣٥] قول النبيِّ ﷺ: (دَعِي الصَّلاةَ أيَّامَ أقْرَائِك)[٦].

يُجمَعُ (قَرْءٌ) على أقْرَاءٍ، وقُرُوْءٍ، أوَّلهما للقلَّة، والآخرُ للكثرة، إلاَّ أنَّ العرب استغنت عن جمعِ القِلَّة (أقراء) بجمع الكثرة (قُرُوء) في مواضعِ جمع القلَّة[٧]، مِن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ** ﴾[٨]، فجاءت (قروء) في موضع (أقراء)، وقد استدلَّ الشاطبي بالحديث على ورود (أقرَاءٍ) جمعاً للقلَّة[٩] على وَفْقِ ما تقتضيه القاعدة المقرَّرة.

---

(١) ينظر التصريح ٢ / ٥٤٥.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٣ / ٤٠٥، وأوضح المسالك ٤ / ٣٢١.

(٣) مسند أحمد ١ / ٣٣٢، وسنن الترمذي ٤ / ٥٧٣، وصحيح ابن حبَّان ٢ / ٥٠٩.

(٤) ينظر التصريح ٢ / ٥٣٧.

(٥) ينظر كتاب سيبويه ٣ / ٣٤٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٧٣.

(٦) سنن الدارقطني ١ / ٢١٢.

(٧) ينظر كتاب سيبويه ٣ / ٥٧٥، والمُـفَصَّل ص ٢٩٦.

(٨) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨.

(٩) ينظر المقاصد الشافية ٦ / ٢٥٠، و ٧ / ١٨. وينظر تفصيل للكلام في هذه المسألة في الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص ٤٢٣-٤٢٥.

٥ / ٦: جمعُ الجمعِ:

[٣٦] قول النبيِّ ﷺ: (إِنَّكُنَّ لأنتُنَّ صَواحِباتُ يُوسُفَ)[١].

ذكر الأخفشُ هذا الاستعمال، وهذا الشاهدَ الحديثيَّ، قال: «والعربُ تقول: مَوَالِيَاتٌ، و(صواحباتُ يُوسُفَ)، وهذا المذهبُ يكون فيه المذكَّر (صواحبون)»[٢].

استدلَّ ابن مالكٍ بهذا الشاهد الحديثي على مجيء الجمع (صواحب) مجموعاً على (صواحبات)[٣] قال: «ومَا كانَ من المجموعِ على (مَفاعل)، أو (مَفاعيل) لم يجز تكسيره ... لكنَّه قد يُجمعُ بالواو والنون؛ كقولهم في نواكس: نواكسون ... أو بالألف والتاء كقولهم في (حدايد): حدايدات، وفي صواحب، صواحبات»[٤].

٦: الإسقاطُ من أصل الكلمة:

٦ / ١: (دَدٌ):

[٣٧] قول النبيِّ ﷺ: (لَسْتُ مِنْ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِنِّي)[٥].

استدلَّ ابنُ جنِّي بهذا الشاهد على حذف لامِ الكلمة في (دَدٍ)، إذ أصلها (دَدَن)[٦]، واستدلَّ به أبوحيَّان أيضاً على المسألة عينها، ولكنَّه ذكر أنَّ الحرفَ المحذوفَ مجهولُ الأصل، إذْ وَرَدَ هذا الاسمُ محذوفَ اللاَّم، على نحو ما هو مُبيَّنٌ في الشاهدِ الحديثي، ووردَتْ لامُه نوناً في (دَدَن)، ودالاً في (دَدَد)، واستُعمِلَ

(١) سنن ابن ماجة ١ / ٣٨٩، وسنن الترمذي ٥ / ٦١٣، وسنن النسائي الكبرى ١ / ٢٩٣.

(٢) معاني القرآن ٢ / ٤١١. وينظر الخصائص ٣ / ٢٣٦.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٢٨٦.

(٤) المصدر نفسه. وينظر الشواهد الحديثية عند نحويي مصر والأندلس ص ٤١٥-٤١٦.

(٥) الأدب المفرد ص ٢٧٤، وسنن البيهقي الكبرى ١٠ / ٢١٧. والدَّدُ: اللعب واللهو. ينظر لسان العرب (ددن) ١٣ / ١٥١.

(٦) ينظر سرُّ صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٧.

مقصوراً، فقالوا: (دَداً)، ولا تُعْلَمُ حقيقةُ هذه الألف في المقصور، أعَنْ واوٍ مُنقلبَةٌ هي، أَمْ عَن ياء ؟[١]، وتابعه في ما ذهب إليه السيوطي[٢].

ومهما يَكُن أمرُ حقيقةِ الأصلِ في لامِ (ددٍ) فإنَّ استعمالها على هذه الوجوه فصيحٌ؛ لردِّه إلى لُغةٍ من اللُّغات[٣].

ومن استعمالها، على نحو ما جاء في الشاهد الحديثي، قول الأعشى:

أَتَرْحَلُ مِنْ لَيْلَى وَلَمَّا تَزَوَّدِ وكُنْتَ كَمَنْ قَضَّى اللُّبَانَةَ مِنْ دَدِ[٤]

وقول الطرمَّاح:

وَاسْتَطْرَبَتْ ظُعْنُهُم لَمَّا احْزَأَلَّ بِهِمْ آلُ الضُّحَى ناشِطاً مِنْ دَاعِيَاتِ دَدِ[٥]

ومن مجيء لامِها نوناً قولُ الأعشى:

وَأَقْصَرَ بَاطِلِي وَصَحَوْتُ حَتَّى كَأَنْ لَمْ أُجْرِ في دَدَنٍ غُلامَا[٦]

وقولُ عدي بن زيد:

أيُّها القَلْبُ تَعَلَّقْ بِدَدَنْ إِنَّ هَمِّي في سَمَاعٍ و أَذَنْ[٧]

٦ / ٢: (سَــهٌ)

[٣٨] قول النبيِّ ﷺ: (العَيْنُ وِكَاءُ السَّه)[٨].

مذهب الجمهور أنَّ (سَهٌ) أصلُها (سَتَهٌ) وجمعها أَسْتَاهٌ، على وِزَان: فَرَسٍ

(١) ينظر التذييل والتكميل ٢ / ٢٠. وينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٨٦.

(٢) ينظر همع الهوامع ١ / ١٤٧.

(٣) ينظر لسان العرب (ددن) ١٣ / ١٥١.

(٤) ديوانه ص ١٢٩.

(٥) ديوانه ص ١٢٢، وفي لسان العرب (ددا) ١٤ / ٢٥٣: «وأنشده بعضُهم: من داعبٍ دَدِد»، وذُكِرَتْ هذه الرواية في العين ٢ / ٥١، وهذه هي رواية أساس البلاغة ١ / ٢٨١.

(٦) ديوانه ص ١٩٥.

(٧) ديوانه ص ١٧٢.

(٨) سنن ابن ماجة ١ / ١٦١، وبلفظ قريب في مسند أحمد ٢٨ / ٩٣. و(السَّه) حَلْقة الدُّبُر. ينظر لسان العرب (سته) ١٣ / ٤٩٥.

وأَفْراس، حُذِفَتْ عَينُها[١]؛ ويستَدلُّون لحذف عين الكلمة برجوعها في التصغير فيقال: (سُتَيْهَةٌ)، قال ابنُ جنِّي: «وهذا مِنَ الشاذِّ، ولم يأتِ مِنَ الأسماءِ ما حُذِفَتْ عَينُهُ غَيْرُهُ»[٢]، وذهب ثعلبٌ إلى أنَّ الأصلَ هو مجيئُها بالتاءِ (الستِ)؛ لأنَّ أصل الكلمة (سَتْهَةٌ)[٣].

ومهما يكن أمرُ الخلاف في أصل الصيغة، فإنَّ استعمالها على هذا الوجه المذكور فصيحٌ، وقد استدلَّ لفصاحة هذا الاستعمال المبرِّدُ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ، والعُكبَريُّ، وخالدٌ الأزهريُّ بالشاهد الحديثيِّ المذكور في صدر هذه المسألة[٤].

ومِن شواهده أيضاً قولُ أوس بن حجر:

شَأَتْكَ قُعَيْنٌ غَثُّهَا وسَمِيْنُهَا وأنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ[٥]

وقول الراجز:

أُدْعُ أُحَيْحاً باسْمِهِ لا تَنْسَهْ
إنَّ أُحَيْحاً هِيَ صِئْبانُ السَّهْ[٦]

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣/ ٤٥٥، والمقتضب ١/ ٣٦٧، والمنصف ١/ ٦٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٧٩، ويجعل ابن الأثير الحذف مرحلتين، فأصل الكلمة (سته)، حُذِفت–أولاً– لامها وعوِّضت منها بالهمزة في أوَّلها فصارت (است)، ثُمَّ حُذِفت التاء وأعيدت الهاءُ فحُذِفت الهمزة من أوَّلها؛ لأنَّها همزة تعويضيَّة،فصارت (سَهٌ). ينظر النهاية ٢/ ٤٢٩.

(٢) المنصف ١/ ٦٨. وينظر مجالس ثعلب ص ٤٠٣.

(٣) ينظر مجالس ثعلب ص٤٠٣.

(٤) ينظر على الترتيب المقتضب ١/ ٣٦٧، والمسائل الشيرازيَّات ١/ ٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٧٩، وموصل النبيل إلى شرح التسهيل ص ١٣٠٠.

(٥) ديوانه ص ٣٨، ولسان العرب (نصر) ٥/ ٢١٠، وبلا نسبة في غريب الحديث لأبي عُبيد ٣/ ٨٢.

(٦) بيتا الرجز بلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٦٧، ولسان العرب (سته)١٣/ ٤٩٥، والبيت الثاني منهما في كتاب سيبويه ٣/ ٤٥٥.

٦ / ٣: (شـا):

[٣٩] قول النبيِّ ﷺ: (كَفَى بِالسَّيْفِ شَا)(١).

استدلَّ به أبو الفتح ابن جنِّي على حذف بعض حروف الكلمة اكتفاءً بما بقي منها(٢)، وجعل هذا نظير قول الراجز:

قُلْنَا لَهَا قِفِي لَنَا قَالَتْ قَافْ(٣)

أي: قالت: وقفت.

وهذا الضربُ من الحذف غيرُ مقيسٍ، وليس له من دليلٍ سوى السياق، ففيه يُكْتَفَى ببعض الكلمة للدلالة على جميعها، اعتماداً على دلالة مُكَوِّنات السياق، واعتداداً بفهم المُتَلَقِّي؛ لذا عَدَّه ابنُ جنِّي من شجاعة العربيَّة(٤)، وسُمِّيَ في الشعر بـ(التَّثْلِيم)(٥).

وجعَلَ منه بعضُ المفسِّرين فواتحَ السورِ المقطَّعَةَ كـ(الم) و(المص)، فقد رُوِيَ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قوله في (الم): إنَّ معناها: أنا اللهُ أعلمُ وأرى، و(المص) معناها: أنا الله أعلم وأفصِّل(٦)، وهو ما مال إليه ابن جنِّي في معنى (يس) في قوله تعالى: ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾(٧)، إذ ذهب إلى أنَّ معنى (يس): يا إنسان، «فاكتفى من جميع الاسمِ بالسين»(٨). ويذكرون لهذا طائفةً من الشواهد منها قول لبيد:

(١) مصنَّف عبد الرزَّاق ٩ / ٤٣٤، وغريب الحديث لابن الجوزي ١ / ٥٤٠، والسلسلة الضعيفة ٩ / ٩٢.

(٢) ينظر المحتسب ٢ / ٢٠٤.

(٣) الرجز للوليد بن عقبة في شرح شواهد الشافية (ملحق بشرح شافية ابن الحاجب) ٤ / ٢٧١، وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٣٦١، والمحتسب ٢ / ٢٠٤، وتفسير الطبري ١ / ٢١٦.

(٤) ينظر الخصائص ٢ / ٣٦١.

(٥) ينظر الموشَّح ص ٢٣٤.

(٦) ينظر المحتسب ٢ / ٢٠٤، والبرهان ٣ / ١١٧.

(٧) سورة يس، الآيتان ١، ٢.

(٨) ينظر المحتسب ٢ / ٢٠٤.

دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فأبَانِ وتَقَادَمتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَان(١)

أراد المنازل(٢). وقول العجَّاج:

أوالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي(٣)

أراد: الحَمام(٤). قال سيبويه: «وسمعتُ من العرب مَن يقول: (ألا تا، بَلَى فا) فإنَّما أرادوا ألا تَفْعَلُ، وبَلَى فَافْعَلْ، ولكنَّه قطع كما كان قاطعاً بالألف في (أنا)»(٥).

بَقِيَ القولُ إنَّ الشاهد الحديثي قد جاء في سياقٍ لا يشي بقصد الاجتزاء الذي يقومُ عليه الاستدلال، فرُواةُ الحديث وشُرَّاحُه يشيرون إلى أنَّ النبيَّ ﷺ أراد أن يقولَ: كفى بالسيف شاهداً، فأمْسَكَ، ولم يُتِمَّ الكلمةَ خوفاً من وُقوعِ الناس في التَّقاتُل والشرِّ(٦)، فالكلمةُ في الحديث ـ في الظاهر ـ غيرُ مُرادَةٍ في الأصل كاملةً أو منقوصةً، اللَّهُمَّ إلاَّ أن يُقالَ إنَّ الاستدلالَ صدرَ لمنطوق الحديث، لا لمفهومه.

٧: نقل الحركات:

[٤٠] قول النبيِّ ﷺ: (ولكِنْ خُوَّةُ الإسلامِ)(٧).

استشهد به ابن مالكٍ على نقل الحركات؛ إذ الأصل ـ كما قال ـ (ولكِنْ أُخُوَّةُ الإسلامِ)، فانتقلت حركة الهمزة إلى النون وحُذِفت الهمزةُ فصارت: (ولكِنُ خُوَّةُ

(١) شرح ديوانه ص ١٣٨.

(٢) الكامل ٢/ ٥٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١١، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٣٩٨.

(٣) ديوانه ص ٥٩، وضُبِطت (الحَمِي) بـ(الحِمَى) في الخصائص ٣/ ١٩٥، ولسان العرب (ألف) ٩/ ١٢، ولعلَّ الصوابَ ضبطُ الديوان؛ لأنَّ قوافي الأبيات جاءت جميعها مكسورة.

(٤) ينظر الخصائص ٣/ ١٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ٣٢١.

(٦) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٤، والفائق ١/ ١٥٨.

(٧) هذه هي رواية الأصيلي كما هو مبيَّن في هامش صحيح البخاري رقم (٦) ١/ ١٢٦ وضَبْطُها فيه (خَوَّة) بفتح الخاء، وفيه إشارة إلى صحَّة سماع هذه الرواية، ورواية المتن (ولكِنْ أُخُوَّةُ الإسلام)، وهو بهذه الرواية المتنيَّة في صحيح مسلم ٤/ ١٨٥٥.

الإسلامِ)، فوقَعَتْ ضَمَّةُ النونِ بين كسرةٍ وضمَّةٍ، فاستُثقِلت، فسُكِّن النونُ تخفيفاً فصارت (ولكِنْ خُـوَّةُ الإسلامِ)[1]، وقد قاسَ هذا النقلَ على حَذْف بعض العرب الهمزةَ بعد نَقْل حركتِها إلى الحرف الذي قبلها[2]، فيُقال في (هؤلاءِ نشْؤُ صِدقٍ، ورأيتُ نَشْأَ صِدقٍ، ومَرَرْتُ بِنَشْءِ صِدقٍ): هؤلاءِ نَشُو صِدقٍ، ورأيتُ نَشَا صِدقٍ، ومررتُ بِنَشِي صِدقٍ[3]، وجُعِلَ منه قولُ الشاعر:

إذا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ وَأَشْقَذُوني فَصِرْتُ كَأَنَّني فَرْأٌ مُتَارُ[4]

أراد (مُتْأَر) فنَقَلَ فتحةَ الهمزِ إلى التاءِ، فُسُكِّنَت الهمزةُ، فأُبْدِلَتْ ألفاً[5].

قال ابنُ مالك: «وشَبيهٌ بـ(ولكِنْ خُوَّةُ الإسلامِ) في تخفيفه مرَّتين، وحذْفِ همزتِه لفظاً وخَطّاً قولُه تعالى: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي**﴾[6] فإنَّ أصلَه: لكِنْ أنَا، فَنُقِلت حركةُ الهمزةِ وحُذِفتْ، فَصَار لكِنَنَا، فاستُثْقِلَ توالي نونين متحرِّكين، فسُكِّنَ أوَّلُهُما وأُدْغِمَ في الثاني»[7]. ثمَّ ذكر أنَّ للمتكلِّم بهذا الحديث ثلاثة أوجه[8]:

- سُكُونُ النونِ، وبَقاءُ الهمزة بعدها مضمومةً (ولكنْ أُخُوَّة)، وهو الأصل.
- ضَمُّ النون، وحَذْفُ الهمزة (ولكِنُ خُوَّة الإسلام)، وهذا فرع.
- سكون النون وحذف الهمزة (ولكِنْ خُوَّةُ الإسلام)، وهذا فرعُ الفرع.

غير أنَّ العيني لم يرتضِ هذا التغيير المتوالي الذي ذهب إليه ابنُ مالك في

(١) ينظر شواهد التوضيح ص ١٤١. وينظر أمالي السهيلي ص ١٢٨ -١٢٩.

(٢) ينظر المصدر نفسه.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٩٦، وشواهد التوضيح ص ١٤١، ولسان العرب (نشأ) ١ / ١٧٠.

(٤) البيت منسوب لعامر بن كثير المحاربي في لسان العرب (شقذ) ٣ / ٤٩٥، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٢ / ١٠٣١، و سرِّ صناعة الإعراب ١ / ٧٨.

(٥) ينظر سرُّ صناعة الإعراب ١ / ٧٨.

(٦) سورة الكهف، من الآية ٣٨.

(٧) شواهد التوضيح ص ١٤١-١٤٢.

(٨) ينظر المصدر السابق ص ١٤٢.

(ولكن خُوَّة)، وعَدَّ ذلك تكلُّفاً خارجاً عن القاعدة(١)، قال: « والوجه أن يُقالَ: إنَّ (لكِنْ) على حالها ساكنة النون، وحُذِفَت الهمزةُ من (أُخُوَّة) اعتباطا »(٢). وعدَّ أبو السعادات بن الأثير (خُوَّة) لُغةً في (أخُوَّة)(٣).

والحقُّ أنَّ ما ذهب إليه ابنُ مالك في توجيه رواية الحديث لا يخلو من تكلُّف، فضلاً عن أنَّ هذه الروايةَ يتيمةٌ، قال ابنُ بطَّال، بعد أن ذكر هذه الرواية: « ولا أعْرِفُ معناه، وقد وجدتُ الحديثَ في الباب بعده: (ولكِنْ خُلَّةُ الإسلامِ أفضلُ)، وهو الصواب »(٤)، يريد: لا يعرف معناه بهذه الرواية، وذهب ابنُ التين(٥) إلى تجويز سقوطِ الألف من الكاتب؛ لأنَّ الألف ثابتةٌ في سائر الروايات(٦)، والذين ذكروا أنَّها لغةٌ في (أُخُوَّة) لم يذكروا لها شاهداً سوى هذه الرواية، فضلاً عن اطِّراد الرواية الأخرى (ولكِنْ أُخُوَّةُ الإسلامِ) في المصادر الحديثيَّة التي روت هذا الحديث كافَّة(٧).

٨: أبنية الأفعال:

٨ / ١: ما يجوز في الأمر من (كَنَّ):

[٤١] قول عمر رضي الله عنه: (أكِنَّ الناسَ مِن المَطَرِ، وإيَّاكَ أن تُحَمِّرَ أو تُصَفِّرَ)(٨).

---

(١) ينظر عمدة القاري ٤ / ٢٤٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر النهاية ٢ / ٩٠.

(٤) شرح صحيح البخاري ٢ / ١١٥.

(٥) هو عبد الواحد بن التين، أبو محمَّد الصفاقسي المغربي الشهير بابن التين، فقيه، محدِّثٌ، مُفسِّر، من كتبه (المُخْبِر الفصيح في شرح البخاري الفصيح) تُوفِّي سنة ٦١١ هـ. تنظر ترجمته في الموسوعة الفقهيَّة ٦ / ٣٣٩.

(٦) ينظر عمدة القاري ٤ / ٢٤٥.

(٧) ينظر ـ زيادةً على ما ذُكِرَ من مصادر في تخريج هذا الحديث ـ مسند أحمد ١٧ / ٢١٦، وسنن الترمذي ٥ / ٦٠٩، وسنن النسائي الكبرى ٧ / ٢٧٤.

(٨) هذا القول لعمر رضي الله عنه وهو في صحيح البخاري ١ / ١٢١.

أجاز ابن مالك في الأمرِ من (كَنَّ) في الشاهد الحديثيِّ ثلاثةَ أوجه[١]:

الأوَّلُ: ثبوت الهمزة مفتوحةً في الأمر (أَكِنَّ) على أنَّ ماضيه (أَكَنَّ) وهو أمثَلُ الأوجه.

الثاني: حذف الهمزة وكسر الكاف (كِنَّ) على أنَّ أصلَه الرباعيُّ (أكَنَّ)، وحَذْفُ الهمزة هنا جاء تخفيفاً على غير قياس، على نحو ما ورد في قراءة ابن محيصن لقولَه تعالى: ﴿**فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ**﴾[٢]، قرأها: ﴿فجَاءتْهُ حْدَاهُما﴾ بحذف همزة ﴿إحداهما﴾[٣]، ومنه أيضاً قولُ بعض العرب: يا با فلان[٤]، بحذف همزة (أبا)، وأصلُه (يا أبا فُلان)[٥].

الثالث: ضمُّ الكاف (كُنَّ) على أنَّه من (كَنَّهُ، فهو مكنون).

وزاد شُرَّاحُ الحديثِ روايةً رابعةً هي (أُكِنُّ) بضمِّ الهمزةِ وكسرِ الكاف من الرباعي أَكَنَّ يُكِنُّ[٦] يذكر العيني في توجيهها: «أن عمر أخبر عن نفسه ثم التفت إلى الصانع فقال: وإيَّاكَ، ويجوز أن يكون تجريداً، فكأنَّ عمرَ بعد أن أخبرَ عن نفسِه جرَّدَ عنها شخصاً، ثم خاطبَه بذلك الوجه»[٧].

---

(١) ينظر شواهد التوضيح ص ٢٥٧.

(٢) سورة القصص، من الآية ٢٥.

(٣) ينظر المحتسب ٢ / ١٥٠، والبحر المحيط ٧ / ١٠٩.

(٤) ينظر البحر المحيط ٧ / ١٠٩.

(٥) ينظر حذف الهمزة في نحو هذا الموضع في شرح التصريف: ٣٩٦. وهذا النوع من الحذف شائعٌ في لهجة حضرموت، أسماءً لقبائل حضرمية، فيُقال: (بايَزيد، بابَعير، بابَطين، بامَخْرَمَة) ولهذا الاستعمال شواهدُ في فصيح الكلام، وجرى تخريجُه في بعض مصنَّفات النحويين المتأخرين. يُنظر: شرح التصريف: ٣٩٦، وانحراف اللهجات العامية الحديثة عن العربية الفصحى ص ٦١ – ٦٣.

(٦) ينظر فتح الباري ١ / ٥٣٩، وعمدة القاري ٤ / ٢٠٤.

(٧) عمدة القاري ٤ / ٢٠٤.

٨ / ٢ : تصريفُ الفعلين (وَدَعَ)، و(وَذِرَ) :

يذكر النحويون الفعلين (وَدَعَ)، و(وَذِرَ) في باب المطَّرِد في القياس، الشاذِّ في السَّماع، ويقولون : إنَّ العَربَ استغنت عن هذين الفعلين الماضيين وما تصرَّفَ منهما ـ سِوى المضارع والأمر ـ بـ (تَرَكَ) وتصريفاته[١]. قال السيوطي في عقب حديثه في الفعلين (وَدَعَ)، و(وَذِرَ) ناقلاً عن ابن دُرُوستُوَيه : « واستعمالُ ما أهمَلُوا مِن هذا جائزٌ صوابٌ، وهو الأصلُ بل هو في القياسِ الوجهُ »[٢].

وفي الشواهد الحديثيَّة بعضُ الصيغ التصريفيَّة للفعلين (وَدَعَ) و(وَذِرَ)، التي ذكر النحوين أنها متروكة في استعمالات العرب، نذكرها مع ما حفظته لنا العربيَّة من شواهدَ على بعضِ هذه الاستعمالات في المسائل الآتية :

٨ / ٢ / ١ : مجيءُ الفعلين ماضيين :

[٤٢] قول النبيِّ ﷺ : (ذَرُوا الحَبَشَةَ ما وَذِرُوكُمْ)[٣].

[٤٣] قول النبي ﷺ : (دَعُوا الحبَشَةَ ما ودَعُوكُم)[٤].

استدلَّ أبوحيَّان بالشاهد الحديثيِّ الأوَّل[٥]، والسيوطيُّ بالشاهد الحديثي الثاني[٦] على مجيء الفعلين الماضيين (وَذِرَ) و(وَدَعَ). أمَّا الشاهدُ الأوَّل فلم نقف لصيغة الماضي (وَذِرَ) على شواهدَ أخرى تعضده، وأمّا الشاهدُ الحديثي الثاني، وهو للفعل الماضي (وَدَعَ)، فتعضده شواهد أخرى، منها قراءة مَن قرأ[٧]

---

(١) ينظر المسائل العسكريات ص ٧٦، والخصائص ١ / ٢٦٦، والإنصاف ص ٣٨٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٢، والبحر المحيط ٨ / ٤٨٠ .

(٢) المزهر ٢ / ٤٦ .

(٣) الآحاد والمثاني ٤ / ٥٩٤ .

(٤) سنن أبي داود ص ٧٧٠، وسنن النسائي ص ٤٩١، وسنن البيهقي الكبرى ٩ / ٢٩٦ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٣ / ٢٠٤٠ .

(٦) ينظر همع الهوامع ٣ / ١٦ .

(٧) هي قراءة عروة بن الزبير، وابنه هشام، وأبي حيوة، وابن عبَّاس فيما رواه عن النبيِّ ﷺ، وعمر بن الخطاب، =

قوله تعالى: ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾(١)، بتخفيف الدال وفتحها (وَدَعَكَ).

[٤٤] وقد ورد حديثٌ ثانٍ لهذا الاستعمال هو: (شَرُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ؛ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)(٢).

ومِمَّا جاء منه في الشعر قول سويد بن أبي كاهل اليشكري:

فَسَعَى مَسْعَاتَهُمْ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لم يَظْفَرْ ولا عَجْزاً وَدَعْ(٣)

وقول الشاعر:

سَلْ أميْرِي ما الَّذِي غَيَّرَهُ عن وِصَالي اليومَ حتى وَدَعَهْ(٤)

وثَمَّةَ بيتٌ آخَرُ لأبي الأسود الدؤلي، قريبٌ من هذا البيت هو قولُه:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ أَمِيْرِي مَا الَّذِي غَالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَه(٥)

٨ / ٢ / ٢: اسم المفعول من (وَدَعَ)

[٤٥] قول النبيِّ ﷺ: (غير مَكْفِيٍّ، ولامَكْفُوْرٍ، وَلامُوْدَعٍ)(٦).

ذكرَه السيوطيُّ في حديثه عن الشواهدِ التي جاءت على الصِّيَغِ المهمَلَة للفعل

= وأنس، وأبي العالية. ينظر المحتسب ٢ / ٣٦٤، والبحر المحيط ٨ / ٤٨٠، ومعجم القراءات القرآنية ١٠ / ٤٧٩.

(١) سورة الضحى، الآية ٣.

(٢) مسند أحمد ٤٠ / ١٢٧، وشعب الإيمان ١٠ / ٤٢٨.

(٣) المفضليَّات ص ١٩٩، والأشباه والنظائر للخالديَّين ٢ / ١٧٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٢.

(٤) البيت منسوب إلى أنس بن زنيم في الأغاني ٢١ / ١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٣، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ٦ / ٤٧٥، ونُسب إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري في لسان العرب (ودع) ٨ / ٣٨٤.

(٥) في مستدركات ديوانه ص ٣٥٠، والخصائص ١ / ٩٩، وهو منسوب إلى أنس بن زنيم الليثي في تهذيب اللغة ٣ / ١٣٦.

(٦) الرواية الُمثْبَتَةُ في كتب الحديث مِمَّا بين يدي الباحثين من مصادر وردت فيها (مودع) –وهي موضع الشاهد– مشدَّدة الدَّال (مُوَدَّع) ولا شاهد فيها. ينظر: مسند أحمد ٢٩ / ٦١٣، وصحيح البخاري ٧ / ١٠٦، وسنن النَّسَائي الكبرى ٩ / ١١٤، وصحيح ابن حبَّان ١٢ / ٢٠.

(وَدَعَ)[1]، وقد أورده مخفَّفَ الدال (مُوْدَع) أي: متروك، وهذه الصيغة مُشْكِلَةٌ؛ لأنَّها ليست اسم مفعول للفعل (ودَعَ) على ما يقتضيه موضع الاستشهاد الذي أوردَه له، وإنَّما هي اسمُ مفعول للفعل المَزيد (أَوْدَعَ) على وَفقِ ما تقتضيه القاعدة الصرفيَّة، وهذه لا شاهدَ فيها، إلاَّ أن يُرادَ منها وَضْعُ (مُوْدَع) في موضعِ (مَوْدُوع) على نحو ما مرَّ بنا في مسألة التبادل بين الصيغ الصرفيَّة المذكورة آنفاً، غيرَ أنَّ رواية (مُوْدَع) في صحيح البخاري التي احتجَّ بها السيوطي قد وردت على غير ما قرَّر لها، إذ وردَتْ فيه (مُوَدَّع) بتشديد الدال، من (وَدَّعَ)، وهذه هي روايه سائر المصادر الحديثيَّة التي وقف عليها الباحث[2]، ولا شاهدَ فيها. ويذكر النحويون لصيغة (مَوْدُوع) شاهداً، هو قول خُفاف بن نُدبة:

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهْوَ مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَق[3]

قيل: (مَوْدُوع) بمعنى: متروك، وبها يقع الاستشهاد، وقيل: مِنَ الدَّعَة، أي: السكون، فلا يكون فيها شاهد بهذا المعنى[4].

٨ / ٢ / ٣: مصدر (وَدَعَ):

[٤٦] قول النبيِّ ﷺ: (لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عَن وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ)[5].

استَدلَّ بهذا الشاهد الحديثي طائفةٌ من علماءِ النحو واللغةِ والتفسير، على استعمال (وَدْعٍ) مصدَر الفعل (وَدَعَ)[6]، وهذا الشاهدُ ثابتٌ صحيحٌ بهذه الرواية، قال ابنُ الأثير في معنى الحديث: «أيْ: عن تَركِهم إيَّاها، والتخلُّفِ عنها.

(١) ينظر همع الهوامع ٣ / ١٦.

(٢) ينظر الحاشية رقم (٢٠٩) من هذا البحث.

(٣) شعره ضمن (شعراء إسلاميُّون) ص ٤٥٨، والأصمعيَّات ص ٢٤، وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٢.

(٤) ينظر لسان العرب (ودع) ٨ / ٣٨٠، وخزانة الأدب ٦ / ٤٧٢.

(٥) مسند أحمد ٤ / ٣٧، صحيح مسلم ٢ / ٥٩١.

(٦) ينظر الفائق ٤ / ٥١، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ٥٠٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٢، ولسان العرب (ودع) ٨ / ٣٨٤، وارتشاف الضرب ٣ / ٢٠٤٠، وهمع الهوامع ٣ / ١٦.

يُقال: وَدَعَ الشيءَ يَدَعُهُ وَدْعاً، إذا تَرَكَه. والنُّحاةُ يقولون: إنَّ العربَ أماتُوا ماضيَ (يَدَعُ) ومصدرَه، واستغنَوا عنه بتَرَكَه، والنبيُّ ﷺ أفصَحُ، وإنَّما يُحْمَلُ قولُهم على قِلَّةِ استعماله، فهو شاذٌّ في الاستعمال، فصيحٌ في القياس»[١] وقال الرضي ناقلاً: «قد رُوِيَتْ هذه الكلمةُ عن أفصح العرب»[٢] ولم أقف لهذا الاستعمال على شواهد أخرى.

٩: أبنية المصادر:

٩ / ١: (فِعْلَة):

[٤٧] قول النبيِّ ﷺ: (إذا قَتَلْتُمْ فأَحْسِنُوا القِتْلَةَ)[٣].

[٤٨] قول النبيِّ ﷺ: (مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَةً)[٤].

المصدرُ الدَّالُّ على الهيئةِ قياسيٌّ، إذ لا يُصاغُ إلاَّ مِن الثلاثي المجرَّدِ على وزانِ (فِعْلَة)، ويدلُّ على هيئةِ وقوعِ الحدثِ[٥]، قال سيبويه: وتقولُ: «حَسَنُ الطِّعْمَةِ، وقتلتُه قِتْلَةَ سَوءٍ، وبِئْسَتِ المِيْتَةُ؛ وإنما تريدُ الضَّربَ الذي أصابَه مِن القَتْلِ، والضربَ الذي هو عليه من الطَّعْمِ. ومثل هذا الرِّكْبَةُ، والجِلْسةُ، والقِعْدَةُ»[٦].

وقياساً على ما تقدَّم جاء الشاهدان الحديثيَّان اللذان استدلَّ بأوَّلهما ابنُ مالك على مجيء (قِتْلَةٌ) مصدراً للهيئة[٧]، واستدلَّ بالآخر الشاطبي على مجيء (مِيتَةٌ) مصدراً للهيئة[٨].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥ / ١٦٦.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٥٢.

(٣) مسند أحمد ٢٨ / ٣٥٣، وسنن الترمذي ٤ / ٢٣.

(٤) صحيح البخاري ٩ / ٥٩، وصحيح ابن حبان ١٠ / ٤٣٤.

(٥) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٢٥.

(٦) كتاب سيبويه ٤ / ٤٤. وينظر المفصَّل ص ٢٨٠.

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٢٦.

(٨) ينظر المقاصد الشافية ٤ / ٣٦٦.

٩ / ٢: بناءُ (فعَالَة)

[٤٩] قول النبيِّ ﷺ: (... ألاَ إنَّ كُلَّ دَمٍ، ومَالٍ، ومَأثَرَةٍ كَانَتْ في الجَاهليَّة، فَهِيَ تَحْتَ قَدَمَيَّ هاتين، إلاَّ سِدَانَةَ الكَعبَة وَسِقايَةَ الحاجِّ)(١).

المصدرُ (سِدانَة) من المصادِر التي تَرِدُ على (فَعَل يفعُل)، فيقالُ: سَدَن يسدُنُ سِدانَةً(٢)، على نحو ما عليه الشاهدُ الحديثي، الذي استدلَّ به المؤدِّبُ على هذه المسألة(٣).

٩ / ٣: بناءُ (فَعْلَلَةٌ):

[٥٠] قول أبي بكر رضي الله عنه: (طُوبَى لِمَنْ مَاتَ في النَّأْنَأَة)(٤).

ذكر المؤدِّبُ هذا الشاهد الحديثي في أثناءِ حديثه في المصدر (فَعْلَلَة)، وما جاء منه مهموزاً، فجعل من هذا المصدرَ (النأنَأة) على نحو ما في الحديث(٥) ومِن هذا المصدرِ قول امرئ القيس:

لَعَمْرُكَ ما سَعْدٌ بخُلَّة آثِمٍ ... وَلا نَأنَأٍ يَوْمَ الحِفَاظِ وَلا حَصِرْ(٦)

ومِمَّا جاء منه على الوصف قولُ الشاعر:

فلا أَسْمَعَنْ مِنْكُمْ بأَمْرٍ مُنَأْنَأٍ ... ضَعِيفٍ ولا تَسْمَعْ به هامَتِي بَعْدِي(٧)

[٥١] ومِمَّا جاءَ على استعمال الفعل المُضاعَف قولُ عليٍّ رضي الله عنه لرجلٍ: (تَنأْنَأْتَ وتَرَبَّصْتَ، فَكَيفَ رأيتَ اللهَ صَنَعَ؟)(٨).

(١) بلفظ قريب في مسند أحمد ٢٨ / ٤٧٨، وسنن ابن ماجة ٢ / ٨٧٨.

(٢) ينظر تهذيب اللغة ١٢ / ٣٦٣، و لسان العرب (سدن) ١٣ / ٢٠٧.

(٣) ينظر دقائق التصريف ص ٦٨.

(٤) غريب الحديث لأبي عُبيد ٣ / ٢١٤، والنهاية ٣ / ٦، و كنز العمَّال ١١ / ٢٦٤. والنأناة: العجزُ والضعف، ومعناه في الحديث أوَّل الإسلام قبل أن يَقوَى، ينظر لسان العرب (نأنأ) ١ / ١٦١.

(٥) ينظر دقائق التصريف ص ١٧٩.

(٦) ديوانه ٢ / ٤٥٥، وأساس البلاغة ٢ / ٢٣٨، وغير منسوب في البحر المحيط ٨ / ٣٥٦.

(٧) البيت منسوب إلى عبد هند بن زيد التغلبي في لسان العرب (نأنأ) ١ / ١٦١، وغير منسوب في الصحاح ١ / ٧٤.

(٨) غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٢١٥، والفائق ٢ / ٥٠.

٩ / ٤ : حذف الألف من مصدر الأجوف الآتي على الاستفعال :

[٥٢] قول كعب بن مالك : (كَاسْتِنَارِ البَدْرِ)(١).

تلحقُ (التاء) بالمصدر في بعضِ الصيغِ عِوَضاً من العين المحذوفة، فيُقال في أقامَ: إقامَةً، وفي أجابَ: إجابةً، وفي أعانَ: إعانَةً. والأصل فيها: إقْوامٌ، وإجْوَابٌ، وإعْوان، وفي تفصيل الحذف والتعويضِ يقول ابنُ هشام: « وقياسُ (أفْعَلَ) إذا كان صحيحَ العين الإفْعَالُ كالإكْرَام والإحْسَان، ومُعْتَلُّهَا كذلك، ولكن تُنْقَلُ حركتُهَا إلى الفاء، فتُقْلَبُ ألفاً، ثم تُحْذَفُ الألفُ الثانيةُ، وتُعَوَّضُ منها التاء، كأقَامَ إقَامَةً، وأعَانَ إعَانَةً . وقد تُحْذَف التاءُ نحو (وَإقَامِ الصَّلَاة) »(٢).

وموضع الدرسِ هنا هو حذف تاء المصدر التعويضيَّة على نحوِ ما في (إقام) وعلى نحو ما عليه الشاهد الحديثي الذي استدلَّ به خالد الأزهري على هذه المسألة(٣)، فقد خصَّ الفرَّاءُ حذفَ تاء المصدر التعويضيَّة إذا كانَ المصدرُ مضافاً؛ فإنَّ التاء قد اجتُلِبَتْ لتكثير حروف الكلمة، فإذا حُذفت استُعِيْضَ منها بالإضافة(٤)، على نحو قوله تعالى: ﴿ **رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَلاةِ** ﴾(٥)، فقد جاءت (إقام) محذوفةَ التاءِ لإضافتها إلى الصلاة(٦)، قال الرضي: « وهو أولى؛ لأنَّ السماع لم يثبت إلا مع الإضافة »(٧).

---

(١) صحيح ابن حِبَّان ٨ / ١٦٢ وروايته فيه (كاستنار القمر). وفي سنن الترمذي ٥ / ٢٨٢ وُضِعت (التاء) الأخيرة في (استنارة) بين قوسين.

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٢٣ . وينظر كتاب سيبويه ٤ / ٨٣، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٢٥٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٤ / ٦٤ .

(٣) ينظر التصريح ٢ / ٣٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن ٢ / ٢٥٤ .

(٥) سورة النور، من الآية ٣٧ .

(٦) ينظر تفسير الطبري ١٨ / ٤٥٨ .

(٧) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٦٥ .

أمَّا قولُ ابن هشام المذكور آنفاً، بحذف الألف الثانية، وتعويض التاء منها، فمَوضعُ خلافٍ بين الصرفيين، فعند التقاء ألفينِ في مرحلة من مراحل التغيير التي نُقِلَتْ عن ابن هشام آنفاً، تُحْذَفُ إحداهما، وهنا مَوضعُ الخلاف: فعند الخليل وسيبويه تُحْذَفُ الألف الثانية (ألفُ الصيغة) فتكون (إقامة) على وزان (إفْعَلَة)، وعند الأخفش والفراء تُحْذَفُ الألفُ الأولى (عينْ الكلمة)[1] فتكون (إقامة) على وزان (إفالَة).

١٠: بناء الأسماءِ غير المصادر:

١٠ / ١: ما جاء من الأسماءِ على وزنِ (فِعَل):

[٥٣] قول النبيِّ ﷺ: (وإنَّهُ طِيَبَةٌ لِمَنْ أخَذَهُ مِنَ النَّاسِ)[2].

هذا البناءُ من أبنية الأسماءِ التي ترِدُ على الثلاثي (فِعَل)، ومن أمثلته: طِوَى، وصِرَى، وثِنَى، وسِوَى، وطِيَبٌ، وفي طِيَبَةٍ يقول ابن قتيبة: «لم يأتِ (فِعَلَةٌ) في الواحد إلاَّ قليلاً، قالوا: (تِولَةٌ) لضربٍ من السِحْرِ، وهذا سبيٌ (طِيَبَةٌ)، وتقول: إيَّاكَ و(الطِّيَرَةَ) ... وهو في الجمعِ كثير»[3]. ويقول ابن عصفور: «أمَّا (طِيَبَةٌ) فإنَّه مؤنَّث اللفظِ وهو تابعٌ لِمُذكَّر، وأمَّا (صِرًى، وروًى) فيوصَف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة ... وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماءِ»[4]، وقد استدلَّ الشاطبيُّ بـ(طِيَبَةٍ) في الشاهدِ الحديثي على مجيء هذا الوزن[5].

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٦٥.

(٢) هذا جزءٌ من كتاب النبيِّ ﷺ لأهلِ أيْلَةَ وهو في شرح مشكل الآثار ١٣ / ٣٩٠، وشرح صحيح البخاري لابن بطَّال ٥ / ٣٣٦.

(٣) أدب الكاتب ص ٥٩٥.

(٤) الممتع في التصريف ص ٥٣.

(٥) ينظر المقاصد الشافية ٨ / ٣٦٣. وينظر في تفصيل المسألة الممتع في التصريف ص ٥٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١٣٥.

١٠ / ٢: ما جاء من الأسماء على وزن (أَفْعُل):

[٥٤] قول النبيِّ ﷺ: (صُبَّ في أُذُنَيْه الآنُكُ)(١).

يقول سيبويه: «ولا يكونُ في الأسماء والصفات (أفْعُلٌ) إلا أن يُكَسَّرَ عليه الاسمُ للجمع نحو: أَكْلُب، وأعْبُد»(٢)، فهو يريدُ عدمَ مجيء المفرد على وزن (أفْعُل)؛ لأنَّه وزنٌ جمعيٌّ، وذكر ابن خالويه أسماءً ستَّةً مفردةً جاءت على هذا الوزن، هي: آنُكٌ، وأسقُفٌ، وأبهُلٌ (نبات)، وأذرُحٌ، وأنعُمٌ، وأثمُدٌ (مواضع)(٣)، وقد ذكر ابنُ خالويه الشاهد الحديثيَّ دليلاً على مجيء (آنُك) على هذا الوزن.

١٠ / ٣: ما جاءَ من الأسماء على وزن (فُعُلَّة):

[٥٥] قول النبيِّ ﷺ: (حُزُقَّةٌ حُزُقَّةٌ، تَرَقَّ عَينَ بَقَّة)(٤).

قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب ممَّا جاء على وزن (فُعُلَّة) إلاَّ دُرُجَّة .... وحُزُقَّة»(٥)، وذكر الشاهدَ الحديثيَّ دليلاً على مجيء الأخير. ومِمَّا جاء منه في الشعر قولُ امرئ القيس:

وأَعْجَبَني مَشْيُ الحُزُقَّةِ خَالِدٍ كَمشْيِ أَتَانٍ حُلِّئَتْ بالمَنَاهِلِ(٦)

(١) بلفظ قريب في مسند أحمد ١٦ / ٣٢٣، وصحيح البخاري ٩ / ٥٤. والآنُك: الرصاص الأبيض أو الأسود، قال ابن منظور: هي فارسيَّة معرَّبة. ينظر لسان العرب (أنك) ١٠ / ٣٩٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤ / ٢٤٥.

(٣) ينظر ليس في كلام العرب ص ٩٨.

(٤) رويَ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُداعِبُ به الحسنَ رضي الله عنه. وهو في المعجم الكبير ٣ / ٤٩، ومجمع الزوائد ٩ / ٣٣٧، والسلسلة الضعيفة ٧ / ٤٨٦، ونُسِبَ إلى امرأةٍ كانت ترقِّصُ ولدَها في لسان العرب (بقق) ١٠ / ٢٤-٢٥. ومعنى (حزقَّة) في الحديث: الضعيفُ، المتقاربُ خَطْوُه. ينظر لسان العرب (حزق) ١٠ / ٤٧. و(عين بقَّة) قيل: كناية عن الضعف فيكون نصبُ (عين) على النداء، وقيل هو حِصن، أي: اصعد عينَ بقَّة، فيكون منصوباً على المفعوليَّة، ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر ليس في كلام العرب ص ٣٧٠.

(٦) ديوانه ٢٢ / ٥٧١، و هو في العين ٣ / ٣٨، و الفائق ١ / ٢٧٨، ولسان العرب (حزق) ١٠ / ٤٦.

١١ : مسائل متفرقة:

١١ / ١ : عين الكلمة في (تَيْهُـوْرَة):

[٥٦] قول أبي قتادة: (حتَّى تهَـوَّرَ اللَّيْلُ)(١).

استدلَّ بهذا الشاهد الحديثي أبو عليٍّ الفارسيُّ، على أنَّ عينَ الكلمة واوٌ في كلمة (تَيْهُورة)(٢) في قول الشاعر:

خَلِيْلَيَّ لا يَبْقَى على الدَّهرِ فَادِرٌ بتَيْهُورَةٍ تَحْتَ الطِّخَافِ العَصَائبِ(٣)

إذ الأصلُ فيها (هارَ، يَهُوْرُ) على نحو ما في كلمة (تَهَوَّر) في الشاهد الحديثي، ثُمَّ حكى ما نقله أبو الحسن (لعلَّه الأخفش) من قول بعضهم: يتَهيَّر(٤)، بعَدِّ العينِ ياءً، أي بجعل الفعل من الأجوف اليائي، لكنَّ أبا عليٍّ مال إلى كونِ الفعل واويَّ العين(٥).

وقد أورد ابن السكِّيت الصيغتين: الواويَّة واليائيَّة للفعل (تهوَّر، وتهيَّر) في باب (ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة) على كثرة استعمال (تهوَّر)، وقلَّة استعمال (تهيَّر)(٦)، وذكرهما ابن قتيبة في (باب أبنية من الأفعال مختلفة بالياء والواو بمعنى واحد)، وذكر منها: تضوَّع وتضيَّع، وطَوَّح وطيَّح(٧)، ويبدو أنَّ الصيغتين جاريتانِ على لغتينِ نطقت بهما العرب(٨).

(١) صحيح مسلم ١ / ٤٧٢، وجاء في قول أبي هريرة، وهو في مسند أحمد ٢ / ١٣٨. والمعنى حتَّى ذهب أكثرُ الليل ينظر النهاية ٥ / ٢٨١.

(٢) ينظر المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٨٥.

(٣) البيت لصخرِ الغي، أو لأخيه، أو لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٤٦، ولأبي ذؤيب في لسان العرب (عصب) ١ / ٦٠٢، وبلا نسبة في المسائل الشيرازيَّات ٢ / ٥٨٥، والخصائص ٣ / ١٦٨.

(٤) ينظر المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٨٥

(٥) ينظر المصدر نفسه ٢ / ٥٨٥ – ٥٨٦.

(٦) ينظر إصلاح المنطق ص ١٣٧.

(٧) ينظر أدب الكاتب ص ٤٧٣–٤٧٤. وينظر الخصائص ١ / ٨١.

(٨) ينظر لسان العرب (هير) ٥ / ٢٦٩.

١١ / ٢ : صيغة المبالغة (قَـيَّام) :

[٥٧] قول النبيِّ ﷺ : (لَكَ الحَمْدُ أنْتَ قَيَّامُ السماواتِ والأرضِ)(١).

استدلَّ به أبو حيَّان على مجيء صيغة (قيَّام) للمبالغة(٢)، قال ابن الأثير بعد أن ذكر (قيَّام) : « وفي روايةٍ (قَيِّم)، وفي أخرى (قَيُّوم)، وهي مِن أبنية المبالغة، وهي مِن صفات اللهِ تعالى، ومعناها : القائمُ بأمور الخلقِ، ومُدبِّرُ العالَم في جميع أحواله، وأصلها [يريد قيَّام] من الواو (قَيْوَام) »(٣).

١١ / ٣ : صيغةُ التأنيث (فِعِّيْـلَى) :

[٥٨] قول عمر رضي الله عنه : (لولا الخِلِّيْـفَى لأذَّنْتُ)(٤).

يقول سيبويه في الألف التي تلحَقُ الكلمةَ؛ للتأنيث : و« تلحق سادسةً للتأنيث، فيكون الحرفُ على (فِعِّيْلَى) في المصادر من الأسماء نحو : هِجِّيْرَى، وقِتِّيْتَى وهي النَّميمَةُ، وحِثِّيْثَى من الاحْتِثَاث. ولا نَعْلَمُه جاء وصفاً ولا اسماً في غير المصدر »(٥)، ومنه (خِلِّيفَى) التي استدلَّ خالد الأزهريُّ بالشاهد الحديثي عليها(٦)، وفي دلالة هذه الصيغة يقول سيبويه : « والخِلِّيْفَى : كثرةُ تشاغُله بالخلافَة، وامتدادُ أيامِه فيها »(٧). ومِمَّا جاء على هذه الصيغةِ أيضاً من شواهدَ حديثيَّة :

---

(١) صحيح مسلم ١ / ٥٣١، و سنن أبي داؤد ١ / ٢٨٠، وسنن الترمذي ٥ / ٤٨١ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٢٤٩ .

(٣) النهاية ٤ / ١٣٤ .

(٤) هذا القول لعمر رضي الله عنه بلفظٍ قريب في مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٤٣، وغريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٣١٩ .

(٥) كتاب سيبويه ٤ / ٢٦٤ . وينظر الأصول في النحو ٣ / ٢٠١، والمفصَّل ص ٢٧٩، و أوضح المسالك ٤ / ٢٩٠ .

(٦) ينظر شرح التصريح ٢ / ٤٩٥ .

(٧) كتاب سيبويه ٤ / ٤١ .

[٥٩] قول النبيِّ ﷺ : (مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَّا، فِي رَمْيٍ يَكُونُ بَيْنَهُمْ، بِحِجَارَةٍ، أَوْ ضَرْبٍ بِالسِّيَاطِ، أَوْ ضَرْبٍ بِعَصاً، فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَإِ. وَمَنْ قُتِلَ عَمْداً فَهُوَ قَوَدٌ)(١).

[٦٠] قول يسير بن جابر : (فَجَاءَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ هِجِّيرَى إِلاَّ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ...)(٢).

[٦١] ومنه قولُ عمر بن عبد العزيز: (لا رِدِّيْدَى في الصدَقَةِ)(٣).

ومِمَّا جاء منه في الشعرِ قول ذي الرُّمَّة:

رَمَى فَأخطَأَ والأقدارُ غالبَةٌ فانْصَعْنَ والويلُ هِجِّيرَاهُ والحَرَبُ(٤)

١١ / ٤ : الحكمُ بالزيادةِ أو الأصالة:

[٦٢] قول قومٍ من العرب للنبيِّ ﷺ : (نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ)(٥).

استدلَّ بالحديث ابن جنَّي على أنَّ الألفَ والنونَ ي (غيَّان) زائدان، وأنَّه مشتَقٌّ من الغَيِّ لا منَ الغَين، قال: « ومن ذلك ما يُروَى عن النبي ﷺ أنَّ قوماً من العرب أتَوه فقال لهم: مَن أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدان. فهل هذا إلا كقول أهلِ الصناعة إنَّ الألفَ والنونَ زائدتان، وإن كان عليه السلام لم يَتفَوَّه بذلك غيرَ أنَّ اشتقاقَه إيّاهُ من الغَيِّ بمنزلةِ قولِنا نحن: إنَ الألفَ والنونَ فيه زائدتان وهذا واضحٌ »(٦).

(١) سنن أبي داؤد ٤ / ٣٠٦، وقُتل في عِمِّياء أي: عَمِيَ أمرُه، فلا يستبينُ قاتلُهُ، ينظر لسان العرب (عَمِيَ) ١٥ / ٩٨.

(٢) هذا جزء من قول يسيرِ بن جابر، وهو في مسند أحمد ٦ / ١٥٣، و صحيح مسلم ٨ / ١٧٧. والهجِّيرى: الدأب والعادة، ينظر لسان العرب (هجر) ٥ / ٢٥٠.

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد ٣ / ٣١٩، وكشف المشكل من حديث الصحيحين ١ / ٢٢٦. والمعنى: لا تُؤخَذُ الصدقةُ مرَّتين، ينظر لسان العرب ٣ / ١٧٤.

(٤) ديوانه ص ١٦.

(٥) كتاب الطبقات الكبير ١ / ٢٨٧، وأسد الغابة ٢ / ٢٢٨.

(٦) الخصائص ١ / ٢٥٠ –٢٥١، وينظر المقاصد الشافية ٣ / ٤٠٤، وهمع الهوامع ١ / ١٠٨.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الآحاد والمثاني؛ لأحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧ هـ)، تحقيق؛ باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الراية، ط ١، ١٤١١ هـ- ١٩٩١م.
- أبنية الأفعال والأسماء والمصادر؛ لابن القطَّاع الصِقلِّي (ت ٥١٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ لخديجة الحديث، بغداد، منشورات مكتبة النهضة، ط١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر؛ لأحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنَّاء (ت ١١١٧ هـ)، رواه وصحَّحه وعلَّق عليه علي محمد الضبَّاع، بيروت، دار الندوة، ١٣٥٩هـ.
- الإتقان في علوم القرآن؛ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق سعيد المندوب، لبنان، دار الفكر ، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م .
- أدب الكاتب؛ لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٦٧هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية، ط٤، ١٩٦٣م.
- الأدب المفرد؛ لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلاميَّة، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب؛ لأبي حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

- أساس البلاغة؛ لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، بيروت، دار الفكر - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الاستدراك على أبي عليٍّ في الحجَّة؛ صَنْعَةُ جامع العلوم أبي الحسنِ عليِّ بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق: محمد الدالي، الكويت، مكتبة البابطين - لجنة نشر التراث العربي، ٢٠٠٧م.
- الأشباه والنظائر مِن أشعار المتقدِّمين والجاهليَّة والمخضرمين؛ للخالِديَّينِ (أبي بكر محمَّد، ت: ٣٨٠هـ، وأبي عثمان سعيد، ت٣٩٠هـ - ٣٩١هـ)، تحقيق السيد محمد يوسف، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، د. ت.
- الاشتقاق؛لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣ .
- إصلاح غلط المُحدِّثين؛ لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطَّابي البستي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأصمعيَّات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٧، ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسَّسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأموي الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تصحيح: أحمد الشنقيطي، القاهرة، مطبعة التقدم، د . ت.

ـ أمالي ابن الشجري؛ لهبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبي السعادات المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- أمالي السيِّد المرتضَى في التفسير والحديث والأدب؛ للشريف أبي القاسم علي ابن الطاهر بن أحمد بن الحسين (ت ٤٣٦ هـ) صحَّحه وضبط ألفاظه وعلَّق حواشيه: محمد بدر الدين النعساني، مصر، مطبعة االسعادة، ط١، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.

- انحراف اللهجات العامية الحديثة عن العربية الفصحى: مظاهر من لهجة مدينة المكلا؛ لعبد الله صالح بابعير، المكلا، دار حضرموت للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠١٢ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، د. ت.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت: دار الفكر، د. ت.

- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي عليٍّ الحسنِ بن عبدِ الله القيسيِّ (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٩م.

- البحر المحيط، لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمود معوض وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- البرهان في علوم القرآن؛ لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس؛ للسيِّد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، (الجزء التاسع عشر، تحقيق: عبد العظيم الطحاوي)، الكويت، وزارة الإعلام، ١٩٨٠م.
- تُحفَةُ الأحوذي بشرح جامع الترمذي؛ لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣ هـ)، بيروت: دار الكتب العلميَّة، د. ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، الرياض: مطابع الحميضي، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- تفسير الطبري المسمَّى (جامع البيان)؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- تفسير القرطبي المسمَّى (الجامع لأحكام القرآن)؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٣ م.
- التكملة؛ لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار النحوي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد؛ لمُحبِّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق (علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيِّد مبارك، وعلي السنوسي محمد، ومحمد راغب نزال)، القاهرة: دار السلام، ط١، ١٤٢٨هـ.
- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله مِن الآثار؛ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، د . ت.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، (الجزء الثاني والثالث، تحقيق: محمد علي النجار، والجزء العاشر، تحقيق: علي حسن هلالي، والجزء الثاني عشر، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، بيروت: المكتبة العصريَّة، ط١، ١٤٢٦ هـ-٢٠٠٥م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط١، الجزء السادس، ١٣٩١ هـ- ١٩٧١ م.
- جمهرة اللغة؛ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)؛ تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د . ت.

- الحُجَّة للقرَّاء السبعة؛ لأبي علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دمشق: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولُبُّ لُباب لسان العرب؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٦٨م.
- الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار،بيروت: دار الكتاب العربي د. ت.
- دراسات في العربية وتاريخها؛ لمحمد الخضر حسين دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.
- دُرَّة الغواص في أوهام الخواص؛ للقاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ)، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩ هـ.
- دقائق التصريف؛ لأبي القاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب (٣٣٨هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دمشق، دار البشائر للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الديباج على مسلم؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر أبي الفضل السيوطي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، السعودية: دار ابن عفان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- ديوان أبي الأسود الدُؤَلي؛ صنعة أبي سعيد السُكَّري (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- ديوان الأخطل؛ شرحه: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط٢، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤م.

- ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير)؛ طُبع في مطبعة آدلف هلز هوسن ١٩٢٧م.
- ديوان الإمام الشافعي، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُكَّري (ت ٢٩٠ هـ)؛ دراسة وتحقيق: أنور عليان سويلم، ومحمد علي الشوابكة، الإمارات: مركز زايد للتراث والتأريخ، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- ديوان أوس بن حجر؛ تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ديوان رؤبة بن العجَّاج؛ اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، لايبزج، ١٩٠٣م.
- ديوان شعر ذي الرُّمَّة غيلان بن عُقبة العَدَوِيِّ؛ عُنيَ بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس، كمبريج، ١٣٣٧هـ - ١٩١٩ م.
- ديوان الطِرمَّاح؛ تحقيق: عزَّة حسن، بيروت - حلب: دار الشرق العربي ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان العجَّاج، تصحيح :وليم بن الورد البروسي، لايبزج، ١٩٠٣م.
- ديوان عدي بن زيد العِبَادي؛ تحقيق: محمد جبَّار المعيبد، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ لمحمود الآلوسي أبي الفضل (ت ١٣٤٢هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د . ت.
- الروض الأُنُف؛ لأبي القاسم عبد الرحمن الخثعمي السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د . ت.

- الزاهر في معاني كلمات النَّاس؛ لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .
- سرُّ صناعة الأعراب؛ لأبي الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرُها السيِّئ في الأمة؛ لمحمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- السنة قبل التدوين؛ لمحمد عجاج الخطيب، القاهرة: ط١، ١٣٨٣هـ- ١٩٩٣م.
- سنن ابن ماجة؛ لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق محمَّد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار الفكر، د. ت.
- سنن أبي داؤد؛ لسليمان بن الأشعث أبي داؤد السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، د . ت .
- سنن البيهقي الكبرى؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكَّة المكرَّمة: مكتبة الباز، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- سنن الترمذي؛ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د . ت.
- سنن الدارمي؛ للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠م.
- سنن النسائي الكبرى؛ لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيِّد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- شرح التسهيل؛ لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة: دار هجر، ط١، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل؛ لحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق محمد عبدالنبي محمد، المنصورة: مكتبة الإيمان، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٦م.
- التصريح على التوضيح ؛ لخالد بن عبد الله الأزهري، (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف: لعُمر بن ثابت الثُّمانيني (ت ٤٢٤هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- شرح ديوان أبي تمَّام؛ للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق محمد عبده عزَّام، القاهرة، دار المعارف، ط٤، د. ت.
- شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري؛ حقَّقه وقدَّم له: إحسان عبَّاس، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، سلسلة التراث العربي، ١٩٦٢م.
- شرح ديوان المتنبي؛ لأبي العلاءِ المعرِّي (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، القاهرة، دار المعارف، ط٢.
- شرح الرضي على الكافية؛ لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ه - ١٩٨٢م.

- شرح صحيح البخاري؛ لمحمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠١ ه - ١٩٨١م.
- شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة - جامعة أم القرى - دار المأمون للتراث.
- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر؛ لنور الدين علي بن سلطان المعروف بملا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، بيروت: دار الأرقم، د. ت.
- شرح النووي على صحيح مسلم؛ لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢ م.
- شُعَب الإيمان؛ لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٠هـ.
- شعراء إسلاميُّون؛ لنوري حمُّودي القيسي، بيروت، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح؛ لأبي عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: طه محسن، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الشواهد الحديثيَّة عند نحويي مصر والأندلس (أطروحة دكتوراه)؛ لسعيد محمد عبد الرب العوادي، جامعة عدن، كلية التربية، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريًّا، (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د. ت.

- الصِّحاح (تاج اللغة وصِحاح العربيَّة)؛ لإسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- صحيح ابن حبان؛ لمحمد بن حِبَّان البستي (ت ٣٥٤هـ)، بترتيب: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٣١٨هـ- ١٩٩٧م.

- صحيح البخاري؛ لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصورة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.

- صحيح مسلم؛ لمسلم بن الحجَّاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م ، د. ت.

- ظاهرة النيابة في العربيَّة؛ لعبد الله صالح بابعير، المكلاَّ: دار حضرموت للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٠م.

- العقد الفريد؛ لأحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، (الجزءان: الأوَّل والثاني بتحقيق مفيد قميحة، والأجزاء: الثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن بتحقيق عبد المجيد الترحيني)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري؛ لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ)، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، د . ت.

- العين؛ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرَّائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت .

- غريب الحديث؛ لأبي عُبيدٍ القاسمِ بن سلاَّم الهروي (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٩٦م.
- غريب الحديث؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق:عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٩٨٥م.
- غريب الحديث؛ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٦٧هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٣٩٧ هـ.
- الفائق في غريب الحديث؛ لمحمود بن عُمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار المعرفة، ط٢، د.ت.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحاً وتعليقاً: عبدالعزيز بن صالح بن باز، وقام بإخراجه وتحقيقه: محب الدين الخطيب، ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت: دار المعرفة، د. ت.
- الفَسْرُ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي النحوي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: رضا رجب، دمشق، دار الينابيع، ط١، ٢٠٠٤م.
- فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة؛ لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٣٠ هـ)، ضبطه: ياسين الأيوبي، بيروت: المكتبة العصريَّة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- القَبَس في شرح موطَّأ مالك بن أنس؛ لأبي بكر بن العربي المعافري (ت ٥٤٢هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبدالله ولد كريم، بيروت، دارالغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م.

- الكافي في القراءات السبع؛ لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.
- الكامل في اللغة والأدب؛ لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- كتاب سيبويه؛ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل؛ لجار الله محمود ابن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة النَّاس؛ لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦ هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه: أحمد القلاَّش، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦ م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق علي حسين البوَّاب، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- كنز العُمَّال في سُنن الأقوال والأفعال؛ لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب؛ لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، (الجزء الأوَّل بتحقيق: غازي مختار طليمات، والجزء الثاني بتحقيق: عبد الإله نبهان)، بيروت: دار الفكر المعاصر- دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٦هـ- ١٩٩٥م.

- لسان العرب؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، د. ت.
- ليس في كلام العرب؛ للحسين بن أحمد خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، مكَّة المكرَّمة، ط٢، ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م.
- مجاز القرآن؛ صَنعةُ أبي عُبيدةَ مَعمَر بنِ المُثَنَّى (ت ٢١٠ هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمد فؤاد سِزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت.
- مجالس ثعلب؛ لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢١٩ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، النشرة الثالثة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المُحْكَم والمحيط الأعظم؛ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْدَه (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح؛ لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، تحقيق: محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٤١٥ ه - ١٩٩٥م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع، د.ت.
- المسائل الشيرازيات؛ لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، الرياض: كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكريَّات في النحو العربي؛ لأبي عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)،

تحقيق علي جابر المنصوري، عمَّان، دار الثقافة، الدار العلميَّة للنَّشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.

- المسائل العضديات؛ لأبي عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق علي جابر المنصوري، بيروت، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

- المساعد على تسهيل الفوائد؛ لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- المستدرك على الصحيحين؛ للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ ه)، القاهرة: دار الحرمين للطبا والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- المستقصى في أمثال العرب؛ لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط٢، ١٩٨٧م.

- مسند أبي عُوانة؛ ليعقوب بن إسحاق الإسفراييني أبي عُوانة (ت ٣١٦ هـ)، بيروت: دار المعرفة، د. ت.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠ هـ)، القاهرة، المطبعة الأميريَّة، ط٥، ١٩٢٢م.

- مصنَّف عبد الرزَّاق، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣ هـ.

- معاني القرآن؛ صنفه الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي (ت ٢١٥هـ)، تحقيق فائز فارس، عَمَّان: دار البشير - أربد دار الأمل، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- معاني القرآن؛ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ): (الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار، الجزء الثالث تحقيق عبد الفتاح شلبي)، بيروت: دار السرور، د. ت.
- معاني القرآن وإعرابه؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معجم القراءات القرآنيَّة؛ لعبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- المعجم الكبير؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، الكويت: السلسلة التراثيَّة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي أبو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- المفضَّليات؛ للمفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٤هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، مصر: دار المعارف، ط١٠، ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، (الجزآن الثامن والتاسع بتحقيق: محمد إبراهيم البناء، مكَّة المكرَّمة: جامعة أمِّ القُرى، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريَّا (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- المقتضب؛ لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

- مقدمة في أصول الحديث؛ لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي (ت ١٠٥٢ هـ)، تحقيق سلمان الحسيني الندوي، بيروت: دار البشائر الإسلاميَّة، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الممتع الكبير في التصريف؛ لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م.
- المنصف؛ لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله درويش، القاهرة، وزارة المعارف العموميَّة، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- الموسوعة الفقهية، الكويت؛ وزارة الشئون الإسلامية، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء؛ لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، عُنيت بنشره جمعية الكتب العربية بالقاهرة ، المطبعة السلفيَّة، ١٣٣٤هـ.
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل؛ لخالد الأزهري، تحقيق ودراسة: ثريا عبدالسميع إسماعيل، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- موطَّأ مالك؛ لمالك بن أنَسٍ أبي عبد الله الأصبحي (ت ١٧٩ هـ) برواية يحيى الليثي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر؛ لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٩٦٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

ملحق (الشواهد الحديثيةُ الواردةُ في البحث)

م	الحديث	الحكم التخريجي	الحكم الاستعمالي	رقم الحديث في البحث
	حرف الهمزة			
١	ارجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجُوراتٍ	ضعيف	إبدال الواو همزةً للازدواج	١١
٢	ارحَمُوا مُلْفَجِيْكُم	من غريب الحديث	شاذٌّ في القياس	١٥
٣	أرْسِلُوا بها إلى أصْدِقَاءِ خَدِيْجَةَ	صحيح	شاذ في القياس	٣١
٤	إذا قَتَلْتُمْ فأحْسِنُوا القِتْلَةَ	صحيح	مُطَّرِد في السماع والقياس	٤٧
٥	إذا نَشَأتْ بَحْرِيَّةٌ	ضعيف	مُطَّرِد في السماع والقياس	٢٢
٦	أُصَيحَابِي، أُصَيحَابِي	صحيح	دلالة لفظ التصغير على التقريب / على الحُنُوّ والتعطُّف	٢٨
٧	أُغَيْلِمَةُ بَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ	صحيح	مطَّرِد في السماع شاذٌّ في القياس	٢٦
٨	أكِنَّ الناسَ مِن المطَرِ، وإيَّاكَ أن تُحَمِّرَ أو تُصَفِّرَ	صحيح	على الأمر من (أَكَنَّ) الرباعي على القياس	٤١
٩	ألاَ إنَّ كُلَّ دَمٍ، ومَالٍ، ومَأثَرَةٍ كَانَتْ في الجَاهِلِيَّةِ، فَهِيَ تَحْتَ قَدَمَيَّ هاتين، إلاَّ سِدَانَةَ الكَعْبَةِ وَسِقَايَةَ الحاجِّ	حسن	مُطَّرِد في السماع والقياس	٤٩
١٠	أنَا جُذَيْلُهَا المحَكَّكُ، وَعُذَيقُهَا المُرَجَّبُ	صحيح	دلالة لفظ التصغير على التعظيم	٢٩
١١	أنَا مِمَّنْ قَدِمَ النبيُّ ﷺ في ضَعَفَةِ أهلِهِ	صحيح	غير مطَّرِد / غريب في الاستعمال جمعاً لضعيف	٣٢
١٢	إنَّ امرَأةً كَانَت تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ	صحيح	(تُهَراقُ) فعلٌ مبنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعلُه، مُعَلٌّ من (تُهَرِيْقُ) المبنيُّ لفاعله بقلب الياء ألفاً على القياس	١٠
١٣	إنَّ عَذَابَكَ بِالكافِرِينَ مُلْحِقٌ	صحيح	وقوع (مُفْعِل) في موضع (فاعِل) على السماع	١٤
١٤	إنَّكُنَّ لأنتُنَّ صَوَاحِباتُ يُوسُفَ	صحيح	(صَواحِبات) جمعٌ للجمع (صَواحِب) على السماع	٣٦

١٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرَى عَضَلَةُ سَاقِهِ مِنْ تَحْتِ إِزَارِهِ إِذَا ائْتَزَرَ	ضعيف	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأُزْر) تاءً تُدغَم في تاء الافتِعال	٦
١٦	أَيُدالِكُ الرَّجُلُ امْرأَتَهُ ؟ قال: نَعَمْ، إذا كَانَ مُلْفَحاً	من غريب الحديث	شاذٌ في القياس	١٦
	حرف الباء			
١٧	البَحْرِيَّةُ الحَبَشِيَّةُ	صحيح	مُطَّرد في السماع والقياس	٢٣
	حرف التاء			
١٨	تَغْدُو خِمَاصاً	صحيح	مُطَّرِد في السماع والقياس	٣٤
١٩	تَبَأْبَأْتَ وتَرَبَّصْتَ، فَكَيفَ رأيتَ اللهَ صَنَعَ	غريب الحديث	مُطَّرِد في القياس	٥١
٢٠	حُزُقَّةٌ حُزُقَّةٌ، تَرَقُّ عَيْنَ بَقَّة	ضعيف	مِمَّا جاء من الأسماء بِقِلَّةٍ على (فُعُلَّة)	٥٥
٢١	حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ	صحيح	شاهدٌ على أن عينَ (تَيْهُورة) واوٌ، وهي إحدى لغتين منقولتين عن العرب: بالواو والياء (تَهَوَّرَ وتَهَيَّرَ) وبالواو أكثر استعمالاً عند العرب	٥٦
	حرف الخاء			
٢٢	خَيرُ المالِ سِكَّةٌ مَأْبُورةٌ، أَوْ مُهْرَةٌ مَأْمُورةٌ	ضعيف	وقوع اسم المفعول من الثلاثي (مَفعول) موقعَ اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل) على السماع / وفيه مراعاةٌ للازدواج	١٧
	حرف الدال			
٢٣	دَعُوا الحَبَشَةَ ما وَدَعُوكُم	حسن	شاذٌّ في السماع مطَّرد في القياس	٤٣
٢٤	دَعِي الصَّلاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ	صحيح	قليل في السماع مطَّرد في القياس	٣٥
	حرف الذال			
٢٥	ذَرُوا الحَبَشَةَ ما وَذَرُوكُمْ	في الآحاد والمثاني/ ولم نقف على حكمه	شاذٌّ في السماع مطَّرد في القياس	٤٢
	حرف الراء			
٢٦	رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَّزِرُ هَذِهِ الإِزْرَةَ	حسن	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأُزْر) تاءً تُدغَم في تاء مضارع الافتِعال	٨

حرف الزاي				
٢٧	الزُّبيرُ ابنُ عَمَّتي، وحَوَارِيٌّ مِن أُمَّتي	صحيح	زيادة الياء المضعَّفَة زيادةً لازمةً لغير معنًى زائدٍ [على غير قياس]	٢٤
حرف الشين				
٢٨	شَرُّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ النَّاسُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ؛ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ	صحيح	شاذٌّ في السماع مطَّرد في القياس	٤٤
حرف الصاد				
٢٩	صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ	صحيح	قليل في السماع شاذٌّ في القياس	٥٤
حرف الطاء				
٣٠	طُوبَى لِمَنْ مَاتَ في النُّأْنَأَةِ	من غريب الحديث	مطرد في القياس	٥٠
حرف العين				
٣١	العَائِدُ في هِبَتِهِ كالعَائِدِ في قَيْئِهِ	صحيح	وقوع المصدر في موقع اسم المفعول [على السماع]	١٩
٣٢	العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ	حسن	شاذ في السماع	٣٨
حرف الغين				
٣٣	غير مَكْفِيٍّ، ولامَكْفُوْرٍ، وَلامُوْدَعٍ	لم نقف عليه بهذا اللفظ في مصادر الحديث	شاذٌّ في السماع	٤٥
حرف الفاء				
٣٤	فأشار إليَّ [يريد النبيَّ ﷺ] أنْ أَتَّزِرَ بها	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (ٱفْتَعِل)	٥
٣٥	فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَتَّمِنُهُ حِينَ لا يَتَّمِنُ أَحَداً	ضعيف	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأمن) تاءً، وإدغامها في تاء (يَفْتَعِل)	٩
٣٦	فَجَاءَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ هِجِّيرَى إلاَّ يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مَسْعُودٍ	صحيح	مُطَّرِد / وفيه شاهد على لحاق ألف التأنيث سادسةً بألفاظ المصادر خاصَّةً	٦٠
٣٧	فَقُلْتُ أَيْنَ أَتَّزِرُ ؟ فَأَقْنَعَ [أي النبي ﷺ] ظَهْرَهُ بِعَظْمِ سَاقِهِ، وَقَالَ: هَاهُنَا اتَّزِرْ	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (ٱفْتَعِل)	٤

حرف الكاف				
٣٨	كَاسْتِنَارِ البَدْرِ	صحيح	شاهدٌ على حذف عين الاستفعال من غير عِوَضٍ بالهاء، وقد ساغ ذلك، على قِلَّتِه، بالإضافةِ عِوَضاً عن الهاء المحذوفة [عِوَضٌ عن عِوَض]	٥٢
٣٩	كَانَتْ إحدَانَا إذا كانَتْ حَائِضاً فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أن يُبَاشِرَها أمَرَها أن تَتَّزِرَ	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأَزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (تَفْتَعِلُ)	١
٤٠	كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يأمُرُني إذا حِضْتُ أن أتَّزِرَ	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأَزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (أفْتَعِل)	٢
٤١	كَرَائِمُ أمْوَالِهِم	صحيح	مُطَّرِد في السماع والقياس [جَمْع فَعِيْلَة على فَعَائِل]	٣٣
٤٢	كَفَى بِالشَّيْفِ شَا	ضعيف	شاهد على حَذْف بعض حروف الكلمة اكتِفاءً بما بَقِيَ منها [على السماع الذي لايُقاس عليه]	٣٩
٤٣	كَلاَّ لا يُعطِهِ أُضَيبِعَ من قُرَيشٍ، ويَدعَ أسَداً من أُسْدِ اللهِ	صحيح	تصغير (أَضْبَع) وهو القصير الضَّبْع، أي: العَضُد [ولفظُ التصغير على بابه]	٢٥
٤٤	كُنْتُ أتَّزِرُ وَأنَا حَائِضٌ فَأدْخُلُ مَعَ رَسولِ اللهِ ﷺ لِحَافَهُ	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأَزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (أفْتَعِلُ)	٧
٤٥	كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً	صحيح على شرط الشيخين	دلالة لفظ التصغير على التعظيم	٣٠
حرف اللام				
٤٦	لاَ دَرَيْتَ و لا تَلَيْتَ	صحيح	قلب الواو في (تَلَوْتَ) ياءً؛ طَلَباً للمشاكلة والازدواج [على السماع]	١٢
٤٧	لا رِدِّيْدَى في الصدَقَةِ	غريب الحديث	مُطَّرِد / وفيه شاهد على لحاق ألف التأنيث سادسةً بألفاظ المصادر خاصَّةً	٦١

٤٨	لَسْتُ مِنْ دَدٍ، ولا الدَّدُ مِنِّي	صحيح	شاهد على إسقاط لام الكلمة على لغةٍ مسموعة في الكلمة نفسها	٣٧
٤٩	لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيَّامُ السماواتِ والأرضِ	صحيح	من أمثلة المبالغة [على القياس]	٥٧
٥٠	لَوْلا الحُلَيْفَى لأَذَّنْتُ	إسنادُه جيِّد	مُطَّرِد / وفيه شاهد على لحاق ألف التأنيث سادسةً بألفاظ المصادر خاصَّةً	٥٨
٥١	لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عَن وَدْعِهِمُ الجُمُعَاتِ	صحيح	شاذٌّ في السماع، مطَّرِد في القياس	٤٦
	حرف الميم			
٥٢	مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً	صحيح	مُطَّرِدٌ في السماع والقياس	٤٨
٥٣	مرَّ النبيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ	صحيح	وقوع اسم المفعول من الثلاثي (مَفعول) موقعَ اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل) على السماع	١٨
٥٤	مَنْ قُتِلَ في عِمِّيَّا ...	صحيح	مُطَّرِد / وفيه شاهد على لحاق ألف التأنيث سادسةً بألفاظ المصادر خاصَّةً	٥٩
٥٥	مَنْ قَرأَ سُورةَ آلِ عِمرَانَ فَهُوَ غَنِيٌّ	إسناده جيِّد	وقوع (فَعِيل) مِنَ الغِنَى بمعنى (مُسْتَفْعِل) على المسموع	٢١
٥٦	مِنْ كُلِّ عَينٍ لائِمَةٍ	صحيح	وقوع اسم الفاعل من الثلاثي موقعَ اسم الفاعل من الرباعي (مُفْعِل) على السماع [لائمة بمعنى مُلِمَّة]	١٣
٥٧	مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرآنِ فَلَيْسَ مِنَّا	صحيح	وقوع مضارع (تَفَعَّلَ) موقعَ مضارع (استَفْعَلَ) على السماع [يتغنَّى بمعنى يَستَغْنِي]	٢٠
	حرف النون			
٥٨	نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ	لم يُذكَر في كتب الحديث، وهو في كتب التراجم والطبقات	شاهد على زيادة الألف والنون؛ لاشتقاقه من الغَيِّ [الزيادة على بابها]	٦٢

حرف الهاء				
٥٩	هَلاكُ أُمَّتي على يَدَي أُغَيلِمَةٍ مِن قُرَيشٍ	صحيح	تصغير جمع القِلَّة (غِلْمَة) على غير القياس؛ إذِ القياسُ جمعُه على (غُلَيْمَة)	٢٧
حرف الواو				
٦٠	وإنْ كَانَ قَصِيراً فَلْيَتَّزِرْ بِهِ	صحيح	قليل الاستعمال، وفيه شاهدٌ على إبدال الهمزة من (الأزْر) تاءً، وإدغامها في تاء (يَفْتَعِل)	٣
٦١	وإنَّهُ طِيبَةٌ لِمَنْ أخَذَهُ مِنَ النَّاسِ	لم نقف على حكمه في كتب الحديث	قِلَّة استعمال (فِعَلَة) للواحد من الأسماء	٥٣
٦٢	ولكِنْ خُوَّةُ الإسلامِ	صحيح	حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها قياساً [ولكِنْ أُخُوَّة . ولكِنْ خُوَّة . ولكِنْ خُوَّة]	٤٠